الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثالثة 2024 - الدورة البرلمانية العادية (2023-2024) - العدد: 16

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 20 رجب والخميس 19 شعبان 1445
الموافق 1 و29 فيفري 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 18 رمضان 1445
الموافق 28 مارس 2024

فهرس

1ـ **محضر الجلسة العلنية الثلاثين**..... **ص 03**

- أسئلة شفوية.

2 ـ **محضر الجلسة العلنية الحادية والثلاثين**..... **ص 28**

- أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 20 رجب 1445
الموافق 1 فيفري 2024

الرئاسة: السيد علي طالبي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير المالية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحًا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة وبأسرة الصحافة والإعلام.

بتكليف من السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، أتشرف برئاسة هذه الجلسة التي يقتضي جدول أعمالها طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16-12، المعدل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة والاستماع إلى الأجوبة عليها. وبداية، أحيل الكلمة إلى السيد محمد روماني ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير التربية الوطنية، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،

السادة الوزراء والطاقم الحكومي المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأعضاء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

أحييكم تحية الإسلام وتحية الإسلام: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد؛

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه: (طبعا إلى وزير التربية).

رغم الإمكانات الهائلة التي وفرتها الدولة في قطاع التربية إلا أن منظومتنا التربوية تعاني من أزمة حقيقية بسبب المناهج التربوية والنظم التعليمية التي خضعت لمشروع إصلاحات اللجنة السابقة، تحت ذريعة النهوض بالمنظومة التربوية ومواكبتها للتطورات التي يشهدها العالم في مختلف الميادين، غير أنها حسب كثير من خبراء التربية لم تحقق الأهداف التي روجت لها الوزارات المتتالية، ولم تحمل معها سوى انسلاخات عن الهوية وتحصيل علمي ضئيل ومستوى معرفي متدنٍ، مع ورود أخطاء كثيرة في

مناهج مكثفة تعتمد الحشو ولا تتوافق مع قدرات التلميذ العقلية ولا بنيته الجسدية.

ولا أدل على ذلك من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، التي باتت ضرورة لتحقيق نتائج مقبولة فحسب، لأنه من الواضح أن المعلم بات عاجزا عن شرح البرنامج في ساعات معدودة في القسم وهو ملزم بإتمامه.

وعليه، أتوجه إلى السيد الوزير المحترم بهذا السؤال:

هل هناك نية لإعادة النظر الجذرية في المناهج والبرامج وفي التوقيت الساعي المكثف الذي أرهق التلاميذ وجعلهم يحتفلون كلما تغيب أستاذ أو لاحت بوادر إضراب في الأفق يمنحهم فرصة للاستراحة من المدرسة؟

وفي الأخير، تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد روماني؛ الكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله، الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود قبل كل شيء، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، أن أشكركم جزيل الشكر على اهتمامكم بقضايا التربية الوطنية من خلال سؤالكم الشفوي الموجه إلينا والذي تستفسرون فيه ومن خلاله عن نية دائرتنا الوزارية في إعادة النظر الجذرية في المناهج والبرامج وفي التوقيت الساعي المكثف - كما ذكرت - إجابة على تساؤلكم اسمحوا لي أن أوافي سيادتكم المحترمة بالتوضيحات التالية:

يعد تطوير المناهج أحد ركائز كل إصلاح مجتمعي باعتبارها تعكس مشروع المجتمع المستقبلي المرغوب فيه في ظل التطورات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها عالم اليوم، خاصة في المجال التكنولوجي والمعرفي، والجزائر كغيرها من دول العالم عاشت وتعيش هذه التغيرات التي يشهدها العالم على كل الأصعدة والإفرازات التي تنجم عنها والتجاذبات والتحديات التي ينبغي رفعها خاصة مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التربية التي تعد استثمارا هاما في رأس المال البشري، لذلك كان إصلاح المناهج التعليمية من أولويات عمل الوزارة وهو عمل مستمر قياسا لمعطى عالمي دأبت الدول العمل به وهو تغيير المناهج بصفة دورية لمواكبة الحاجات الوطنية والمستجدات العالمية، إن المرجعية العامة للمناهج المعتمدة في بلادنا والتي تستمد أسسها من الدستور ومن القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 ـ 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 وضعت الإطار المفاهيمي للمنهاج العام الذي يشمل كافة برامج المواد ويشكل الإطار الموحد الذي تتبلور فيه غايات المنظومة التربوية، إن وزارة التربية الوطنية تعمل بصفة مستمرة على الرفع من جودة التعليم ومخرجاته البيداغوجية على عدة جوانب أهمها:

- التكفل بالانشغالات التربوية التي هي محل اهتمام السلطات العليا للوطن وبالمستجدات الحاصلة في مجالات التربية والعلوم والمقاربات التعليمية والديداكتيكية.
- تقييم المناهج التعليمية من حيث فعاليتها وملاءمتها مع الغايات التربوية واستجابتها لانتظارات المجتمع.
- مراجعة المناهج التعليمية وتعديلها بصفة دورية.
- تحسين وتطوير الكفاءات المستهدفة بتثمينها لدى المتعلمين في كل المراحل التعليمية.

إن هذه المهام ذات البعد العلمي والابستمولوجي والمنهجي تدخل في صميم عمل المجلس الوطني للبرامج الذي يعتبر الهيئة الوطنية المختصة في كل ما يتعلق بالمناهج التعليمية والمقاربات البيداغوجية والمواقيت والطرق التربوية واقتراح الوسائل التعليمية، التي من شأنها تجسيد المرامي والمقاصد التربوية، ومن باب التوضيح، فإن كل ما يخص البرامج التعليمية يتكفل به المجلس الوطني للبرامج الذي يعد هيئة وطنية مختصة لتقييم الآراء والاقتراحات حول كل مسألة تتعلق بالبرامج والمناهج والمواقيت والوسائل التعليمية وهو موضوع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية وتتكون تشكيلته من أساتذة جامعيين باحثين ومفتشين مختصين وأساتذة من المراحل التعليمية الثلاث بالإضافة إلى خبراء في مجال التربية وخبراء من هيئات وطنية مختصة

من خارج قطاع التربية الوطنية على غرار المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية، المحافظة السامية للأمازيغية والمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

إن عملية مراجعة المناهج التعليمية ترتكز على مجموعة من الأسس أهمها:

أولا: الالتزام بتحقيق توجهات قانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية من خلال تحقيق المهام الثلاثة الموكلة للمدرسة وهي التعليم والتأهيل والتنشئة الاجتماعية المنصوص عليها في المواد 4، 5 و6 من القانون ذاته وكذلك اعتبار التربية استثمارا حقيقيا واستراتيجيا.

ثانيا: الالتزام بالأسس المحددة في المرجعية العامة للمناهج المنبثقة عن القانون التوجيهي، حيث يقتضي بناء أو مراجعة أي مناهج على منطق ربط الأهداف المقصودة بالوضعيات والمضامين والأساليب المعتمدة لتجسيدها وكذا الإمكانات البشرية والتقنية والمادية وبقدرات المتعلم وكفاءات الأستاذ، لتشكل عناصر منظمة مرتبطة ارتباطا نسقيا من حيث الشمولية والانسجام وقابلية الإنجاز والمقروئية والوجاهة والقابلية للتقييم والتجدد.

ثالثا: اعتماد مقاربة تساعد على تكييف المتعلم مع متطلبات الحياة وتتمثل في تنمية الكفاءات المستهدفة المحددة في المناهج التعليمية والتي تحقق منح المتعلم في نهاية المسار الدراسي وفي نهاية كل مرحلة تعليمية.

إكساب المعلم القدرة على حسن التصرف المبني على معارف مكتسبة ومهارات وقيم ومواقف.

تمكين المتعلمين من مساعي فكرية ومنهجية من أجل استخدامها في سيرورة التعلم وفي وضعية الحياة اليومية.

بناء على ما سبق، فقد تم إدراج ملف إعادة النظر في المناهج ضمن مخطط عمل وزارة التربية الوطنية المنبثق عن مخطط عمل الحكومة الذي حظي بمصادقة مجلسكم الموقر وفق رزنامة مدروسة ومضبوطة بتواريخ محددة لإنجاز مختلف العمليات المدرجة في إطار التكفل الأمثل بهذا الملف.

وبخصوص التوقيت الساعي المعتمد حاليا في كل المراحل التعليمية فهو محدد وفق ما يقتضيه إنجاز كل نشاط تعليمي تعلمي مقرر في كل مستوى تعليمي وفق تنظيم السنة الدراسية، إن الحجم الساعي الأسبوعي يتناسب مع ما هو مقرر في مناهج كل مادة تعليمية حيث يتم اعتماد المواقيت على جملة من المعايير التي من شأنها أن تُوفق بين كل المؤشرات البيداغوجية والتربوية والتنظيمية أما وصفكم الحجم الساعي بالمكثف، أود أن أشير إليكم سيدي العضو المحترم، أن المواقيت المطبقة في نظامنا التربوي مناسبة ومواتية جدا بالمقارنة مع المواقيت المطبقة في كثير من البلدان الأخرى عبر العالم، وإذ أتمنى أن أكون قد وفقت في إجابتكم، تقبلوا سيدي عضو مجلس الأمة المحترم فائق تقديري واحترامي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد روماني هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الوزير، أعتقد أنه رغم الجهد الكبير، سيدي الوزير، المبذول من طرف الوزارة إلا أنه نرى أنه دون المستوى المطلوب ودليل ذلك مرتبتنا 119 على المؤشر العالمي لجودة التعليم، ولاتزال هناك اختلالات كبرى داخل منظومتنا التربوية ولا أدل عليها من العلاقة العدوانية التي أصبحت السمة البارزة التي تربط التلاميذ بمدارسهم، وتتجلى هذه العدوانية في إتلاف الممتلكات من أبواب ونوافذ وزجاج ومقاعد ومعدات عدا ظاهرة تمزيق الكراريس والكتب آخر السنة وهي ظاهرة وحدها كانت لتكون كفيلة لدق ناقوس الخطر، إلى جانب ضعف الارتباط بين المعلمين والأساتذة والمؤسسات وتقلص هذه العلاقة إلى حدودها الضيقة المتمثلة في أداء الساعات الواجبة دون الانخراط في الحياة الثقافية المدرسية إلى جانب كثافة المادة التدريسية التي أرهقت التلاميذ والمعلم، كما أشير إلى ما ذكره بعض خبراء التعليم لإشكالية إقحام اللغة الثالثة في التعليم الابتدائي رغم أن تقرير اليونسكو يؤكد دائما على أهمية التدريس باللغة الأم وحدها في الطور الأول وإن كان لابد أن نعتمد لغتين فقط في التعليم في الطور الأول فما جدوى الإبقاء على اللغة الفرنسية المتراجعة في عقر دارها؟ لماذا لا نتبنى صراحة اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العالم الآن؟

سيدي الوزير،

الأكيد، لا تخفى عليكم كل تلك الاختلالات وغيرها وأتساءل كما يتساءل غيري لماذا لا تتبنى منظومتنا نظام التعليم الفلندي باعتباره أفضل نظام تعليمي في العالم

الذي يجمع بين أيام دراسية أقصر(190 يوما في السنة) وبين مفهوم التعلم القائم على اللّعب وغيرها من الميزات التي جعلتها أفضل نظام تعليمي في العالم؟

في الأخير، بالنسبة للقانون 08-04 أقترح، سيدي الوزير، أن هذا القانون الذي يعطي الصلاحيات لوزارة التربية من أجل تنصيب المجلس الوطني والمرصد الوطني للمناهج على أن يكون مستقلا عن وزارة التربية وتابعا لهيئات مستقلة عن وزارة التربية لكي يقوم بالعمل المنوط به.

وشكرا والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد روماني؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية: شكرًا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، في الحقيقة الاختلالات موجودة ونحن لا نتبرأ ولا ندّعي الكمال – الكمال لله – وأقول لكم سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، إننا نسعى باستعمال كل المؤسسات التابعة لوزارة التربية الوطنية وهي مؤسسات يؤطرها الخبراء والباحثون والجامعيون والدكاترة ونسعى كذلك للإصغاء لكل الأصوات السيادية ومنها صوتكم وصوت هذا المنبر الكريم، البرامج في بلادنا هي تخضع إلى فحص مستمر و في برنامج السيد رئيس الجمهورية إعادة النظر في هذه البرامج وارد ووارد بقوة ولقد أمر السيد الرئيس في مجلس الوزراء المنعقد يوم 19 جوان 2022 بوجوب إعادة النظر في البرامج بصفة متأنية، بصفة مدققة وبصفة تستند إلى الآراء الصائبة ومنها بعض آرائكم، شرعنا في ذلك ونحن في مرحلة متقدمة جدا وهذه البرامج، إن شاء الله، ستأتي بالمزيد وستجعلنا نطور أكثر فأكثر منظومتنا التربوية، نأخذ، يعني، نحن المدرسة – كما قلت – لا تتبرأ من كل ما يقع في المجتمع، كل ما يقع في المجتمع إيجابيا أو سلبيا فللمدرسة مسؤولية ودور فيه، نحن نعلم علم اليقين هذه الحقيقة ونعمل على هذا الأساس، برامجنا، إن شاء الله، كيف ما كانت وأينما ذهبت ستبقى في إطار المرجعية الدينية والتاريخية الوطنية وإياكم وبفضلكم ومعكم سنفضي، إن شاء الله، إلى برامج أحسن في أقرب الآجال الممكنة وشكرا لكم سيدي.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا سيدي الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد صالح رقيق لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد صالح رقيق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، مسير الجلسة المحترم،
معالي الوزراء المحترمون،
زملائي الأعضاء الأفاضل،
أسرة الإعلام،
إطارات مجلسنا الموقر.

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير التربية الوطنية،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد تلقينا قرار اعتماد تدريس اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي بكل ارتياح وترحيب، باعتبارها لغة عالمية رائدة في المجال العلمي والمعرفي، غير أن تدريسها بجانب اللغة الفرنسية أحدث إرباكا وخلطا بين أبجديات حروف اللغتين لدى التلاميذ، نظرا لاختلاف النطق والمعاني وخصوصا وأنهم في هذا السن المبكر.

وعليه، ما هي استراتيجية دائرتكم الوزارية لحل هذا الإشكال؟

تقبلوا، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح رقيق؛ الكلمة للسيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التربية الوطنية: تحية مجددة للحضور الكرام.

بداية، أود أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم على اهتمامه الدائم بشؤون التربية وقضايا التعليم، لقد تفضلتم

من خلال سؤالكم للتعبير عن ارتياحكم وترحيبكم بقرار اعتماد تدريس اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي لأنها لغة عالمية رائدة في المجال العلمي والمعرفي، وأبديتم من خلاله تخوفكم من أن تُدرس اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة الفرنسية، فمن شأنه أن يحدث إرباكا وخلطا بين أبجديات اللغتين لدى التلاميذ، وتساءلتم عن الاستراتيجية التي تتبعها دائرتنا الوزارية لحل هذا الإشكال أو على الأقل ما أسميتموه بالإشكال، بهذا الصدد اسمحوا لي ـ سيدي المحترم ـ أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

إن إدراج تدريس اللغة الإنجليزية في مرحلة التعليم الابتدائي جاء تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد يوم 28 أوت 2022 المتعلق بالدخول المدرسي 2022 ـ 2023 ويأتي في سيرورة الحركية الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع وتطلعاته المشروعة إلى التنمية والتقدم والازدهار ضمن سياق التغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحة الوطنية على الصعيد الاقتصادي وتطور قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاد المعرفي والتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي في المجال الاقتصادي والتبادلات التجارية والصناعية وفي مجال السياحة والإعلام والتواصل وكذلك التكوين والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، هذا السياق يفرض استخدام الأدوات المناسبة التي يتطلبها واقع الحال وتستلزمها العولمة ويفرضها مستوى الترابط وتبادل المنفعة وأهم هذه الأدوات هي اللغة الإنجليزية التي أضحت اللغة الدولية للاتصال والتواصل إلى جانب تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وبهدف إدراج تدريس اللغة الإنجليزية في مرحلة التعليم الابتدائي ويهدف إدراج تدريس اللغة الإنجليزية في مرحلة التعليم الابتدائي إلى تمكين التلاميذ من أداة إضافية للتعلم واكتساب المعرفة والتواصل والتفتح على العالم، هذا العالم المهيكل حول الاتصال والمتميز بتعدد اللغات مما يستدعي تعليم اللغات الأجنبية في مختلف الأطوار التعليمية ضمن سياسة وطنية لتدريس اللغات في المنظومة التربوية الوطنية على ضوء الاعتبارات الآتية :

– المستلزمات اللسانية كأداة للولوج للأسواق العالمية والانخراط في الانفجار المعرفي والتقدم العلمي الناتج عن عولمة الاقتصاد والتحولات التكنولوجية.

– ضرورة التحكم في اللغات الأجنبية من أجل اكتساب العناصر المباشرة للمعرفة العالمية والمساهمة الفعلية والفعالة في المبادلات الثقافية.

– الإدراج المبكر لتدريس لغات متعددة معترف بها لدى مختلف البلدان كعامل ضروري للنجاح في عالم الغد.

بهذا الصدد ينص القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المادة الرابعة منه على ما يلي:

تقوم المدرسة في مجال التعليم بضمان تعليم ذي نوعية يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام، وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة، ومن ثمة يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بمجموعة من المهام التي تدخل في مجال التعليم بصفة عامة، منها المهمة الآتية:

– تمكين التلاميذ من التحكم في لغتين أجنبيتين على الأقل، للتفتح على العالم، باعتبار أن اللغات الأجنبية وسيلة للاطلاع على التوثيق والمبادلات مع الثقافات والحضارات الأجنبية.

ومن هنا فإن إدراج اللغة الإنجليزية في مرحلة التعليم الابتدائي يستجيب للاعتبارات المذكورة ويأخذ في الحسبان مصلحة المتعلم الجزائري في ظل سياق التعليم المعمول والتعدد اللّغوي القائم وقد تجسد هذا الإدراج بداية من السنة الدراسية 2022 – 2023 على مستوى السنة الثالثة ابتدائي ليتواصل بصفة تدريجية على مستوى السنة الرابعة ابتدائي في السنة الدراسية الجارية 2023 – 2024 ليصل إلى مستوى السنة الخامسة ابتدائي في السنة الدراسية المقبلة بحول الله، إن التخوف الذي أبديتموه بخصوص احتمال حدوث إرباك وخلط بين أبجديات حروف اللّغتين الفرنسية والإنجليزية لدى التلاميذ لاختلاف النطق والمعاني وخصوصا وأنهم في سن مبكرة ليس له أي داع، بل بالعكس فإن التدريس المبكر للّغات الأجنبية يسمحّ للتلاميذ بمضاعفة الرصيد اللّغوي الذي يكتسبونه وإثرائه من خلال التحويل اللّساني الذي يقومون به بكل تلقائية وعفوية انطلاقا من اللّغة الأم وهي اللغة العربية وبين لغتين أجنبيتين من خلال اكتشافهم للأساليب اللّغوية التي تميز كل لغة واستيعابهم السريع للاختلافات التي يلاحظونها في التراتيب اللّغوية وفي المقاطع الصوتية الخاصة بكل لغة

وما يزيد في قدرة التلاميذ على تعلم اللّغات الأجنبية بيسر وسهولة وملكة الحفظ قوية لديهم في هذا السن المبكر وسعة خيالهم وهذا ما تؤكد عليه سيكولوجية النمو وكل الدراسات التربوية والبيداغوجية والديداكتيكية، وتجدر الإشارة بهذا الصدد أن عددا من بلدان عربية وأخرى غربية تشرع في تدريس أكثر من لغة أجنبية منذ السنة الأولى من التعليم الابتدائي، ثم إن منهاج اللغة الإنجليزية في مرحلة التعليم الابتدائي يركز أساسا على تنمية كفاءات التواصل لفهم الخطاب الشفوي وإنتاجه على أن يتطور بصفة تدريجية وموزونة إلى تنمية كفاءات لفهم المكتوب وإنتاجه في حدود التوقيت المخصص لتدريس الإنجليزية في هذه المرحلة التعليمية، والذي نراه مناسبا جدا، وأي صعوبة قد تطرأ مثل أي صعوبة في مادة أخرى لها الآلية البيداغوجية المتضمنة في المنهاج لمعالجتها معالجة بيداغوجية وديداكتيكية محكمة في سيرورة العملية التعليمية، التعلمية مع العلم أن المقاربة المنتهجة في تعليم هذه اللّغات صيغت على أساس يسمح بتفادي مثل هذه الوضعيات.

أتمنى أن أكون قد وفقت في التعبير عن هذا الجواب.

شكرا لكم سيدي، شكرا لكم الجمع الكريم على حسن صبركم وكرم إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد صالح رقيق هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد صالح رقيق: شكرا معالي الوزير على الإجابة، غير أنه من الصعوبة بمكان أنّ تلميذا في السنة الثالثة ابتدائي لازال لم يتمكن كما ينبغي من اللّغة الأم «اللّغة العربية»، إذ بنا ندرسه لغتين أجنبيتين لهما الحروف نفسها وتختلفان في المعاني وفي النطق، لذلك سأضرب أمثلة على ذلك حيث إن أستاذ اللّغة الفرنسية لما يُدرّسه الحرف (A) في اليوم الموالي يأتي مدرس اللّغة الإنجليزية ليقول له بأن الحرف نفسه يسمى (آي)، كذلك يدرسه الحرف (Y) لما يأتي أستاذ اللغة الإنجليزية في اليوم الموالي يسميها له (واي)، لما ننتقل كذلك للكلمات نرى بأن أستاذ اللّغة الفرنسية يقول له بأن السيارة اسمها (Voiture) في اليوم الموالي يقول له أستاذ الإنجليزية اسمها (Car) حتى محفظته التي لا تفارقه اسمها باللّغة الفرنسية (Cartable) في اليوم الموالي يأتي أستاذ الإنجليزية ليخبره بأنها اسمها (School bag) هذا ما يولد إرباكا لدى التلميذ، حتى إنه أصبح لما تكتب له كلمة يقرأ نصف حروفها باللّغة الفرنسية والنصف الآخر ينطقه باللّغة الإنجليزية، هذا ما يسمى بالتشويش اللّغوي؛ لذلك أقترح، معالي الوزير، أن نُبقي على تدريس اللّغة الإنجليزية في الطور الابتدائي ونرفع تعليم اللّغة الفرنسية إلى المتوسط لسببين، السبب الأول هو أن نترك الطفل في المرحلة الابتدائية يتعلم اللّغة الإنجليزية، لغة سليمة ولا نشوش عليه بلغة أخرى حتى تكون له قاعدة صحيحة في اللّغة الإنجليزية، السبب الثاني، أنه لما ينتقل إلى المتوسط يصبح لديه التمييز، يستطيع التمييز بين اللغات لأن لديه قاعدة قوية في اللّغة الإنجليزية ويستطيع أن يميز بينها وبين اللّغة الفرنسية، لذلك أرجو أن يؤخذ اقتراحي هذا بعين الاعتبار.

وفقنا الله وإياكم لخدمة البلاد والعباد وتحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح رقيق؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية: شكرًا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، في الحقيقة، التعقيب لا يكون طويلا لأن الجواب كان دقيقا، ولكن مع هذا أتفهم جيّدًا انشغال وربما مخاوف السيد العضو وهذه ربما هي أكثر عاطفية منه ديداكتيكية وبيداغوجية ولكن نحن نتكلم بمنطق خبراء، بمنطق تجارب، بمنطق دول متطورة جدًا في المنظومة التربوية تبدأ اللّغات في السنة الأولى من التعليم الابتدائي قد تكون هذه الصعوبة وأنا لا أنفي هذا في بعض من الحالات لكن وقد يكون كذلك الخلل ليس في التلميذ ربما في كيفية التدريس أو في عدم الالتزام بما ورد في المنهاج، وبالتالي حتى هذه الصعوبات إن وجدت قلت إنها في منهاج اللّغة الإنجليزية وفي منهاج كل اللّغات التي تدرس في هذا السن هناك آليات موضوعة للتعاطي مع هذه الوضعيات وعلاجها علاجا تربويا بيداغوجيا، أطمئنكم سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، هذا التحدي لا بد من رفعه، والحمد لله رب العالمين، بهذا القرار الكبير والاستراتيجي الذي رحبت به كل الأمة والذي نحن

مدعوون ـ كلٌ من موقعه ومن مسؤوليته ومن وطنيته ـ أن نُرافع وأن نُدافع وأن نعمل جاهدين على إكساب أبنائنا مزيدا من المكاسب البيداغوجية واللغوية، أما عن مخاوفكم المشروعة عن هذا الإرباك وعن غيره من الإشكالات فنحن هنا للتكفل بهذه الانشغالات وهذا من صميم مهامنا وقد كنا لنكون أول المتحدثين على ما تفضلتم به لوكان هذا يطرح فعليا مشكلة، فأطمئنكم ولديكم الأنظمة المتطورة الكبيرة جدا في العالم أن تطلعوا على ما يحدث هناك وترون أن هناك تمكنا كبيرا وتحكما كبيرا في اللّغات للأطفال في هذه الأوطان التي شرعت في أخذ أكثر من لغة، أقول ابتداءً من السنة الأولى ابتدائي ونحن نشرع في هاتين اللّغتين ابتداءً من السنة الثالثة ابتدائي.

شكرا لكم سيدي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد الوزير؛ دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد مبروك دريدي لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورًا.

السيد مبروك دريدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

تحية طيبة وبعد؛

في السياق نفسه الذي أدلى به زملائي أتساءل أنا كذلك، سيدي الوزير المحترم، في هذا القطاع الحساس والمهم، لاسيما ما يرتبط بتدريس وتعليم اللّغات الأجنبية.

فيشهد تدريس وتعليم اللّغات الأجنبية في المدرسة الوطنية الجزائرية تطورا مهما من حيث الكم والكيف، لاسيما مع قرار السيد رئيس الجمهورية بتعزيز اللّغة الإنجليزية في منظومتنا التعليمية، وهو ما ينسجم مع البعد العالمي للعلوم والمعارف، ويؤسس لآفاق واعدة في تحقيق المواكبة والتطور، غير أن ذلك يتطلب منهجية وتخطيطا لسانيا يوافق الأهداف ويقارب التطلعات.

وبناء على هذا يطيب لنا، سيدي وزير التربية، طرح السؤال الشفوي الآتي نصه:

ما هو مخطط تدريس وتعليم اللّغات الأجنبية في منظومتنا التعليمية، من حيث حجمها وتوزيعها؟ وما هو أفق تطوير ذلك وتعزيزه في سياق تعديل وتكييف الأهداف وتوفير أسبابها؟

بالغ التحية والشكر والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد مبروك دريدي؛ الكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله الرحمن الرحيم.

تحية مجددة للإخوة الكرام، تفضلتم ـ سيدي عضو مجلس الأمة المحترم ـ بسؤالكم المتعلق بمخطط تدريس اللّغات الأجنبية في منظومتنا التربوية التعليمية من حيث حجمها وتوزيعها وآفاق تطويرها وتعزيزها في سياق تعديل وتكييف الأهداف وتوفير أسبابها، وإذ أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقضايا التربية وشؤون التعليم، اسمحوا لي أن أقدم لسيادتكم المحترمة التوضيحات الآتية:

ما فتئت مسألة تدريس اللّغات الأجنبية في المنظومة التربوية الوطنية تشكل منذ عقود موضوع تجاذبات بين عدة أطراف وجهات في المجتمع من حيث مكانة هذه اللّغات في النظام التعليمي وأهدافها التعليمية ومستوى إدراجها وكذا حتى حجمها الساعي، واعتبارًا للأهمية البالغة لهذه المسألة فقد أولاها القانون التوجيهي 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية عناية خاصة عندما ربطها بغاية من غايات المدرسة وهي الوصول إلى إدماج المدرسة في حركة الرقي العالمية نظرا إلى أننا نعيش في عالم يعرف تحولات عميقة تمس خاصة التنظيم الاجتماعي والتنوع الاقتصادي والثورة المعرفية والتكنولوجية ووسائل الاتصال وهذا ما يتطلب من المدرسة ما يلي:

– منح المتعلمين ثقافة علمية وتكنولوجية أكيدة تسمح لبلادنا باستدراك التأخر المسجل في هذا الميدان.

– تحضير التلاميذ للعيش في عالم تكون فيه كل الأنشطة معنية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

– تطوير تعليم اللّغات الأجنبية لتمكين التلميذ الجزائري

من التحكم الحقيقي في لغتين أجنبيتين عند نهاية التعليم الإلزامي.

من هذا المنظور فإن التوجه العالمي في مجال التعليم في عالم مهيكل حول الاتصال يتميز بتعدد اللّغات، مما دفع المنظومة التربوية الوطنية لتعليم اللّغات الأجنبية في مختلف أطوار التعليم وذلك للاعتبارات الآتية:

– المستلزمات اللسانية كأداة لولوج الأسواق العالمية والانخراط في الانفجار المعرفي والتقدم العلمي الناتج عن عولمة الاقتصاد والتحولات التكنولوجية.

– ضرورة التحكم في اللّغات الأجنبية من أجل الاكتساب المباشر للمعرفة العالمية والمساهمة الفعلية والفعالة في المبادلات الثقافية.

– الإدراج المبكر لتدريس لغات متعددة معترف بها لدى مختلف البلدان كعامل ضروري للنجاح في عالم الغد وهذا ما تم تحقيقه بالفعل، حيث إن منظومتنا التربوية وللأسباب والأغراض سالفة الذكر قامت بإدراج تعليم اللّغات الأجنبية في المراحل التعليمية الثلاث على النحو الآتي:

– تدريس اللّغة الفرنسية بداية من السنة الثالثة ابتدائي ومواصلة تدريسها إلى غاية السنة الثالثة ثانوي.

– تدريس اللّغة الإنجليزية بداية من السنة الثالثة ابتدائي إلى غاية السنة الثالثة ثانوي.

– إحداث شعبة خاصة باللّغات الأجنبية في مرحلة التعليم الثانوي بداية من السنة الثانية ثانوي تتوج بباكالوريا «لغات أجنبية».

– تدريس لغة أجنبية ثالثة إسبانية أو ألمانية أو إيطالية في شعبة اللّغات الأجنبية وتبقى المنظومة التربوية الوطنية متفتحة لإضافة لغات أخرى مستقبلا كلما برزت الحاجة إلى تعلم أي لغة من اللّغات الحية في العالم، عندما يحقق تدريسها قيمة مضافة للمدرسة الجزائرية وللوطن بصفة عامة، من أجل التكيف مع التغيرات الحديثة في المجتمع ومقتضيات التقدم التكنولوجي ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا التوجهات التعليمية الجديدة الحاصلة على الصعيد العالمي ويكون ذلك بعد إقرار المختصين التربويين، مثلما كان الأمر بالنسبة لإدراج تدريس اللّغة الإنجليزية في مرحلة التعليم الابتدائي بداية من السنة الدراسية 2022 – 2023، بهذا الصدد يمكن القول بأن تطوير وتعزيز مخططات تدريس وتعليم اللّغات الأجنبية يتطلب العمل على ما يلي:

– تكييف الأهداف بتحديد أهداف تعليمية حديثة ملائمة لكل مرحلة تعليمية كتطوير مهارات التواصل والتفاعل الثقافي وتعزيز القدرة على استخدام التكنولوجيا في تعلم اللّغة والاستفادة من الموارد التعليمية المفتوحة.

– تبني التكنولوجيا في العملية التعليمية التعلمية وتعزيز التفاعل والمشاركة الفعالة باستخدام التطبيقات والبرامج والموارد الإلكترونية لتعزيز التعلم الذاتي وتوفير المصادر التعليمية المتنوعة من أجل تحديث ومواكبة التطورات في مجال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تدريس اللغات الأجنبية.

– تطوير الطرق التعليمية بتنويع الأساليب والتقنيات التعليمية لجعل الدروس أكثر تشويقا وتفاعلية من خلال عدة أساليب كالتعلم التعاوني والألعاب التعليمية والأنشطة المكملة لتعزيز التعلم النشاطي والمشاركة، وهذا ما يتطلب دعم التكوين والتدريب المستمر للأساتذة واستخدام الممارسات الفضلى واستغلال الأبحاث الحديثة في هذا المجال مع الاستفادة من المرافقة الدائمة للأساتذة من قبل مفتشي اللّغات المعنية للمراحل التعليمية الثلاث.

هذا كان جوابي، سيدي الفاضل، أتمنى أن أكون قد وفقت والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وتحية لكل الحضور الكرام والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مبروك دريدي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد مبروك دريدي: شكرا جزيلا ـ سيدي وزير التربية المحترم ـ فيما تفضلتم به حول قضية اللّغات وتعليمها والتخطيط لها بالمنطق أو بالمعنى الديداكتيكي أو التربوي واللّساني، ولابد أن ذلك يضطلع به طبعا خبراء ينسقون ويعملون في حدود وزارتكم ووصايتها.

سيدي الوزير،

دعني في تعقيبي أقول كلمتين اثنتين فقط مقتبسا من كلام السيد رئيس الجمهورية للمرة الثانية أو الثالثة حينما قال: إن التعليم ليس مهنة بل هو رسالة، مما يعني

أن وزارتكم مطالبة أكثر من غيرها بالتنسيق لأنها وزارة أفقية ترتبط وتكوّن المواطن الطفل الذي فيما بعد سيصبح مواطنا بالمعنى الشامل والعام، كذلك، سيدي الوزير، اللّغة ليست مجرد أصوات يتخاطب بها الناس أو البشر، اللّغة وكل لغة هي ثقافة ولذلك يجب أن نعود إلى المرجعيات الثقافية حتى نحافظ على هويتنا الوطنية وننفتح على كل اللّغات بشكل براغماتي، بشكل وظيفي يعني نحن لسنا مطالبين أن نتقن كل لغات العالم ولكن نختار اللّغات التي تعود علينا بالنفع والفائدة وتعطينا مواطنا جزائريا كفؤًا، وهنا دعني أفتح قوسا، سيدي الوزير، لأقول بأن المدرسة الجزائرية «كثر خيرها» وهي بخير وكوّنت الإطارات وما زالت تكوّن الإطارات وبإمكانها أن تحقق الأفضل في الأفق القريب «بإذن الله» لذلك السيد الوزير قضية تعليمية اللّغات أذكركم أنها ترتبط بمسألة مهمة وهي مسألة الترجمة، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار وفي الحسبان أن الترجمة مهمة جدًّا في برامجنا التربوية فكيف تفكرون ضمن هذا التبادل بين اللّغات لإحداث ـ مثلا ـ مادة الترجمة في مرحلة من مراحل التعليم بالنسبة لأطفالنا؟

ختاما، أذكركم سيدي الوزير، أو أرفع إليكم بعض انشغالات ولاية سطيف التي تعاني من بعض النقائص التي تنتظر ترميمها، لاسيما على مستوى الهياكل وتوزيعها، خاصة أن ولايتنا ولاية «ما شاء الله» ككل ولايات الوطن كبيرة وفيها عدد كبير من المتمدرسين.

في الأخير، شكرا لكم، زميلاتي، زملائي، شكرا لك سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم .

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مبروك دريدي؛ الكلمة مجددًا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية: شكرا للسيد رئيس الجلسة، في الحقيقة ليس لدي تعقيب ولكن احترامي وتقديري للمتدخل الكريم يرغمني أن أعقب عليه، أقل شيء أن أحييه وأحترمه وأثمن ما جاء في تعقيبه وفي سؤاله وليس بيننا اختلاف، وأنا أتفق تماما مع السيد عضو مجلس الأمة المحترم على أن اللّغة ليست لغة وكفى وإنما هي حاملة لثقافة، حاملة لأفكار، حاملة لتاريخ، حاملة... هي حُبلى بكثير من معطيات وبكثير من مبادئ تشيع وتُروج لثقافة حامليها والعاملين بها، المدرسة ستظل إن شاء الله؛ قضية الترجمة، كذلك نحن لدينا في التأطير الأساتذة الحائزون على شهادة مترجم أو ترجمان هم كذلك مقبولون للتدريس وهذا البعد هو مكرس حتى لو لم تكن له مادة مخصصة لكنه مكرس في الأداءات اليومية لأساتذتنا، وبطبيعة الحال هناك اختصاص جامعي سيؤول إليه الكل، يعني كل التلاميذ الذين يصلون إلى هذا المستوى محضرون ومهيؤون لاستيعاب هذا الاختصاص.

إذن، سيدي، مرة أخرى أتفق تماما معكم وأشكركم ويدي بيدكم إن شاء الله، للمضي قُدما للمزيد من المكتسبات للمنظومة التربوية الوطنية والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الصناعة والإنتاج الصيدلاني، والكلمة للسيد الطاهر غزيل لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكوراً.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

الحضور الكرم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الشفوي التالي نصه:

شهدت صناعة الأدوية في الجزائر قفزة نوعية في الآونة الأخيرة، حيث تم من خلاله منع استيراد الأدوية والمواد الصيدلانية المنتجة محليا، وذلك حماية للصناعة الصيدلانية، والتي تكلف الدولة ميزانية باهظة تقدر بملايين الدولارات.

ولكن بعض الأدوية، السيد الوزير المحترم، المصنوعة محليا تعتبر أدوية غير مركزة مثل نظيراتها الخارجية، ويبقى المواطن هو من يدفع الثمن.

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لهذا الغرض؟

وفي الأخير، تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛

الكلمة للسيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكوراً.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زملائي الوزراء،

أسرة الصحافة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

للرد على سؤالكم، أريد أن أوضح بأن تسويق الأدوية في الجزائر لا يمكن أن يكون إلا بعد تسجيله من طرف الوكالة الوطنية للأدوية، وهي الهيئة المخولة قانونيا لمراقبة الجودة والإجراءات الخاصة بهذه المواد.

كما ألفت انتباهكم إلى أن إنتاج الأدوية لا يكون إلا من طرف مؤسسات صيدلانية معتمدة من طرف مصالحنا، وهذا الإنتاج يكون وفقا لقواعد الممارسات الحسنة للإنتاج (Les BPF) أي (Les Bonnes pratiques de fabrication) والمعايير المعمول بها دوليا.

عمليا، أريد أن أوضح، أن تسجيل أي دواء لدى الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية، يتم وفق عدة مراحل مهمة، وهي:

أولا: تقييم مختلف عناصر الملف الصيدلاني انطلاقا من المواد الأولية إلى غاية المنتوج النهائي،

ثانيا: المصادقة على مخبر مراقبة الجودة للمؤسسات الصيدلانية المعنية،

ثالثا: مراقبة جودة المنتوج النهائي الموقّع للمؤسسات الصيدلانية،

رابعا: إعداد شهادة المطابقة،

خامسا: إبداء لجنة تسجيل المواد الصيدلانية رأيها في ملف التسجيل،

سادسا وأخيرا: إعداد مقرّر التسجيل.

من خلال هذه الإجراءات والخطوات التي ذكرتها، نلاحظ بأن الجزائر تعد من البلدان التي تمارس رقابة صارمة على نوعية الأدوية المصنوعة محليا.

وعليه، لا يسمح في أي حال من الأحوال بتسويق أدوية لا تستوفي شروط الجودة، الفعالية والسلامة، ومن خلال هذا السؤال أود أن ألفت نظر الجميع بأننا حاليا نقاوم حملة شرسة ضد الأدوية المصنوعة محليا بالأخص أن السوق المحلي قد تقدم تغطية 72 ٪ من احتياجات الوطن وهذا ما دفع بكل المخابر الأجنبية للانطلاق بهذه الحملة ضد الأدوية المنتجة محليا، ولكن ليس هناك أي دليل حول هذه الحملة الشرسة، أود أن أطلب من الجميع التعاون بمقاومة هذه الحملة الشرسة وبالأخص في هذه الفترة الأخيرة لترك القطاع الصناعي للأدوية يتعامل بكل ارتياح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكر للسيد الوزير؛ أسأل السيد الطاهر غزيل هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

أولا، سؤالي هذا طرحته تقريبا منذ سنتين أو سنة، تقريب سنتين، سنة ونصف، بما أننا نحن أعضاء مجلس الأمة أو نواب المجلس الشعبي الوطني لما كنا نمشي في الشارع كان... ليس الآن، الآن أقول لك «بارك الله فيك» «وكثر خير» رئيس الجمهورية الذي وضعك على رأس هذا القطاع بالرغم من المضايقات التي واجهتك ولما جئنا في الجزائر الجديدة «إن شاء الله» نحن نرى ونتابع وكل الشعب الجزائري يتابع، بارك الله فيك، بالنسبة للأدوية كان آنفا من يذهب إلى الصيدلية يُقال له عوض أخذ حبة دواء يأخذ حبتين، الطبيب يصف لك حبة إلا أنك تأخذ حبتين ولكن الآن تحسنت «الحمد الله» نحن نراها في الواقع ما دامت مختبرات الدولة هي القائمة على القطاع الخاص نستطيع أن نقول «الحمد لله» ولكن هناك أمر أتمنى، السيد الوزير، أن أخبركم به، أنا ذهبت في زيارة لشمال النيجر وشمال مالي، كل الدواء الذي وجدته هناك هو دواء جزائري ويباع بالأسعار والأثمان التي تباع بها الأدوية الأوروبية ولا أعلم كيف أن ثروة الجزائر هذه الدولة تخفّض في ثمن الأدوية للمواطنين، وكيف هو يسوّق هناك، هذا الأمر قد رأيته؟!

ثانيا: لدينا دواء داء السكري «فالينس 10» دواء «الحكمة»، نتمنى السيد الوزير المحترم، لو أن هذا الدواء الذي أتى بمردودية لمرضى السكري لو أنه يكون ضمن الأدوية العضوية ليكون في صندوق الضمان الاجتماعي،

على الأقل، يصبح هذا الدواء معوّضا، وأشكرك سيادة الوزير وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة مجددًا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: أود أن أشكر الأخ على انشغاله بهذا القطاع الحساس حاليا المجهودات التي نقوم بها في هذا القطاع هي:

أولاً: توفير أدوية ذات جودة وذات سعر منخفض أولاً، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن وحماية صندوق الضمان الاجتماعي.

فيما يخص نوعية الأدوية أؤكد وأؤكد، أن كل الأدوية المصنعة في الجزائر بالأخص الأدوية الجنيسة هي أدوية ذات جودة عالمية وذات أسعار معقولة، وهذا ما جعل بعض المخابر الأجنبية تنطلق بهذه الحملة الشرسة ضد هذه الأدوية، ولكن الدواء هو من المواد التي عندما يتناولها المريض تكون لديه فعالية ويتخلى عن الأدوية التي هي مستوردة حاليا وذات سعر مرتفع، وهذا ما جعل رقم أعمال كل المخابر المحلية والوطنية عرف ارتفاعاً ورقم أعمال المخابر الأجنبية بدأ في الانخفاض، لهذا نحن نتفهم هذه الحملة التي انطلقت حاليا منذ شهرين ضد كل دواء مصنوع في الجزائر.

أما الأدوية التي تكلم عنها السيد عضو مجلس الأمة، المهربة إلى بعض البلدان المجاورة، كان هذا التهريب واقعا منذ سنة ولكن في الوقت الحالي ـ بالأخص مع النيجر ومع مالي والتشاد ـ توجد اتفاقيات لبعض الأدوية التي نخصصها كهدايا لنقلص من تهريب الأدوية، وهذه الأدوية حاليا في النيجر ومالي بالأخص النيجر هي موجودة والسعر منخفض مقارنة مع أسعار الأدوية المستوردة من طرف النيجر من البلدان الأوروبية.

أما دواء «حكمة» الذي تكلم عنه الأخ، سعره، حاليا، معوض من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولكنه معوض مقارنة مع السعر المرجعي الذي هو أقل من السعر المسوق به في الصيدليات وهذا حماية للمنتوج المحلي للطراز نفسه والمواد الأولية المستعملة نفسها حماية للمنتوج المحلي، وشكرا على اهتمام السيد بهذه الأدوية المنتجة محليا.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد فؤاد سبوتة لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكوراً.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا؛ لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد.

معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

يشرفني، معالي وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

وقبل الخوض في حيثيات السؤال المراد طرحه عليكم، أذكّر أن مصنع الحديد والصلب ببلارة بالميلية ولاية جيجل، قد انتقل إلى مرحلة الريادة والتميز من خلال وتيرة الإنتاج المتسارعة التي ترجمتها الأرقام المسجلة، بحيث حققت إيرادات المركّب أكثر من 300 مليون دولار منتصف السنة الماضية فيما ينتظر أن يتضاعف الإنتاج إلى أربعة آلاف طن سنويا آفاق سنة 2024، خاصة بعد حصول المركّب على شهادة مطابقة الجودة للتصدير داخل الدول الإسكندنافية بالإضافة إلى تشغيل خط السكة الحديدية الذي يربط ميناء «جن جن» بالمركب، ووسط هذه الأرقام والمؤشرات لا يزال السوق المحلي بحاجة ماسة لمادة الحديد المسطح بمختلف أنواعه وهو النوع أو الأنواع التي لا ينتجها مركب بلارة، والتي يتم استيرادها من الخارج بمبالغ كبيرة من العملة الصعبة، فيما يعتزم بعض الخواص الاستثمار في هذا الغياب.

وبالتالي، بروز بوادر التحكم في أسعار هذه المواد رغم كل الإجراءات التي أقرتها الدولة من أجل حماية المنتوج الجزائري من كل أنواع الاحتكار.

السيد الوزير،

أليس من الواجب والضروري الاستثمار أكثر في مركب الحديد والصلب ببلارة من أجل توفير أنواع جديدة من هذه المادة الحيوية، وإحداث توازن في الأسعار والعرض وبالتالي تجنّب كل أنواع الاحتكار الذي يهدد استقرار سوق الحديد في بلادنا؟

في الأخير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: الشكر متجدد.

يعتبر مركب بلارة للحديد والصلب بولاية جيجل من أضخم المركبات الصناعية في الجزائر وإفريقيا، وهو ـ كما تعرفون ـ ثمرة شراكة جزائرية قطرية، بتكنولوجيا عالمية عالية الجودة في إنتاج حديد التسليح والأسلاك الحديدية والقوالب الحديدية، يساهم بقدرة إنتاجية في تغطية حاجيات السوق الوطنية من الحديد، وكذلك تصدير الفائض من الإنتاج إلى الأسواق الإفريقية والدولية، سمح بتقوية القاعدة الصناعية للجزائر وربط التعاون بين البلدان المجاورة.

وقد دخل المركب مرحلة الاستغلال بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 2.5 مليون طن في السنة، كمرحلة أولية وبـ 1380 منصب عمل مباشر و5000 غير مباشر، وساهم في إنعاش التنمية الاقتصادية لولاية جيجل.

يسجل هذا المركب أداءً جيدا خلال سنة 2023، حيث بلغت قدرات الإنتاج نحو 1.6 مليون وستمائة ألف طن هذه السنة وبالأخص كمية التصدير ما يقارب 400 مليون دولار أمريكي حاليا وهذا ما يؤسس السؤال الذي تفضلتم به، حاليا وافقنا على دراسة لتمديد مشروع مركب بلارة من أجل الرفع من قدرات الإنتاج لتصل إلى 4 ملايين طن سنويا عن طريق تنويع المنتوجات وخاصة المسطحة منها، نوعية هذا الحديد ليست مصنوعة من كل المركبات الموجودة حاليا من «سيدار» في الحجار، من «توسيالي» في وهران ومن (A.Q.S) في جيجل، ولكن للعلم مركب «توسيالي» في وهران سينطلق في إنتاج الحديد المسطح المتوجه لبعض الصناعات بالأخص صناعة التغليف، صناعة السيارات وصناعة كل ما هو كهرومنزلي، ونتمنى، «إن شاء الله»، من الآن إلى السداسي الثاني سينطلق مصنع «توسيالي» في وهران في هذا الإنتاج وسيغطي نحو 80 ٪ من احتياجات هذا النوع ويلتحق به مصنع بلارة في السداسي الأول من سنة 2025.

فيما يخص صناعة الحديد والصلب بصفة عامة في السنوات الأخيرة تحولت الجزائر من بلد مستورد إلى بلد مصدّر إذ نتكلم عن أسعار بعض المواد فهي ناتجة عن سوء التوزيع، إذا لاحظتم زرت «بلارة» في الأسابيع الماضية ولاحظنا أن هناك تذبذبا في التسويق وبالأخص التسويق المتوجه لبعض الزبائن الذين هم (Des revendeurs) وليسوا (Des entrepreneurs) وهذا ما جعل الأسعار.... ولكن حاليا اتخذنا تدابير لمراقبة هذا المشكل إن شاء الله الأمور ستعود إلى مجاريها من هنا إلى شهر أو شهرين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد فؤاد سبوتة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد فؤاد سبوتة: شكرًا للسيد رئيس الجلسة، الشكر موصول أيضا لكم ـ معالي الوزير ـ على هذه الإجابة التي تضمنت قرار السلطات العمومية بأن نتجه إلى توسيع مركب الحجار على أساس أن هذا الأمر استراتيجي بالنسبة للجزائر، خاصة ونحن نتوجه أيضا إلى العمل على محور «غار جبيلات» أيضا وأعتقد أن إجابتكم ـ معالي الوزير ـ مطمئنة حتى نتفادى مستقبلا التلاعب بهذه المادة الحيوية والتي نحتاجها كثيرًا في الجزائر، وتوسيع مركب «بلارة» سيسمح لنا أيضا من أن نكون رقما فاعلا على المستوى الدولي في إنتاج هذه المادة.

شكرا لكم جزيلا على إجابتكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سبوتة؛ الكلمة مجددًا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكرًا، للإضافة، توسيع «سيدار» الحجار ونقصد بالتوسيع التغيير في (les systèmes de production) نظم الإنتاج لأن «الحجار» حاليا لديه عائق كبير فهو يستعمل الفحم كوقود في الأفران، هناك برنامج تنمية، برنامج ثقيل نحو 500 مليون أورو التي يجب أن نقوم بها لكي يكون توسيع وتغيير في هياكل الإنتاج هذا المجمع لكي تكون هناك مردودية مقبولة، ولكن بالأخص مجمع «سيدار» الحجار الذي تفضلكم وتكلمتم عنه، المشاكل التي كانت قائمة في هذا المركب ومشاكل سوء التنظيم، كان هناك سوء تحكم في استيراد

بعض المواد الأولية التي أدت بهذا المركب للدخول في تذبذب واليوم، الحمد لله، منذ شهر تقريبا، الأمور عادت إلى مجاريها، وتكلمنا مع مسؤولي هذا المركب وأعطيناهم توجيهات في المستقبل بألانسمح بانقطاع تزويد هذا المركب من مادة الفحم وإن شاء الله الفرن الذي انطلق منذ ثلاثة أسابيع لن يتوقف من هنا إلى آخر السنة وستكون فيه زيادة في كميات من الحديد والصلب في هذا السوق، وبالأخص المحافظة على مناصب العمل في هذا المركب، وشكراً على سؤالكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ والكلمة للسيد محمد رباح لطرح سؤاله، فليتفضل مشكوراً.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، المهندس علي طالبي، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المعدل والمتمم، السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الشفوي التالي نصه:

يعرف قطاع الصناعة ركوداً في ولاية المدية، بسبب عدم الدفع بالقطاع وعدم تشجيع المستثمرين وكذا عدم استغلال المنطقة الصناعية بقصر البخاري، وتدهور المنطقة الصناعية البرواقية وباقي المناطق الصناعية، وعدم فتح الآفاق للمستثمرين وجلبهم.

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

ماهي الإجراءات والحلول المقدمة من طرف دائرتكم الوزارية للنهوض بالقطاع بالولاية؟ وما هي التسهيلات المزمع تقديمها للمستثمرين؟ وهل يوجد برنامج لإنشاء مناطق صناعية جديدة خاصة على حافة الطريق السريع شمال – جنوب؟

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح؛ الكلمة الآن للسيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكرا.

تنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، عكفت الحكومة على تبني سياسة جديدة لتحفيز وتوفير المناخ الملائم للاستثمار من خلال إصدار تشريعات تحمل تحفيزات كثيرة للمستثمرين، لاسيما القانون 22 ـ 18 المتعلق بالاستثمار، والقانون رقم 23 ـ 17 المحدد لشروط منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الذي يهدف إلى تجسيد مقاربة جديدة اقتصادية محضة من حيث كيفية تسيير وتبسيط إجراءات منح العقار الاقتصادي وتحقيق مرافقة للمستثمرين الحقيقيين.

أما فيما يخص المناطق الصناعية الموجودة على مستوى الولاية فقد استفادت ولاية المدية من أربع (4) عمليات لإعادة تأهيلها بمبلغ إجمالي يقدر بنحو 351 مليون دج، وذلك للمناطق التالية:

– المنطقة الصناعية «البرواقية»،

– المنطقة الصناعية «حربيل»،

– منطقة النشاطات «قصر البخاري»،

– المنطقة الصناعية الجديدة «لقصر البخاري».

هذه المناطق كلها، حاليا، عرفت تأهيلات والمنطقة الصناعية الجديدة لقصر البخاري، نحن قائمون حاليا بربطها بالكهرباء والغاز والمياه حسب الاحتياجات، ولكن ألفت النظر إلى أن بعض المناطق الصناعية في ولاية المدية بها قطاعات وجّهت لبعض المستثمرين ولكنهم ـ منذ سنوات ـ لم ينطلقوا في مشاريعهم وحاليا نحن في الولاية قائمون على استرجاع هذا العقار الصناعي.

المنطقة الصناعية الجديدة لقصر البخاري الموجودة حاليا في محور الطريق السريع ستعرف ـ إن شاء الله ـ نهضة في تهيئتها خلال شهرين إن شاء الله.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أرحب بالسيد وزير المالية المحترم، أسأل السيد محمد رباح هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد رباح: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد الوزير، أشكرك على هذه الإجابة التي فيها كم هائل من المعلومات التي تبعث على التفاؤل وتعطي الأمل لغد أفضل لشباب المنطقة، إن التكفل بتهيئة المنطقة الصناعية لقصر البخاري من حيث حمايتها من فيضانات الأودية وتهيئتها سوف يعطي ضمانات أكبر للمستثمرين ويعطي انطباعا ورغبة وتنافسا على الاستثمار وإنجاز المصانع بالمنطقة، يُضاف إلى ذلك وجود المنطقة بمحاذاة الطريق السريع شمال – جنوب وكذا الطريق السريع ـ الذي أمر السيد رئيس الجمهورية بإنجازه ـ الرابط بين ولاية تيسمسيلت وولاية المدية والذي يعتبر طريقا يربط الوسط بغرب الوطن في إطار برنامج تكميلي لولاية تيسمسيلت، والأمر الآخر الذي أود التركيز عليه، السيد الوزير، هو المنطقة الصناعية بالبرواقية.

السيد الوزير،

السيد رئيس الجمهورية وضع برنامجا للاستثمار لزراعة 1500000 هكتار في الجنوب وهذا المشروع، السيد الوزير، يتطلب، على الأقل، 50000 (Pivot) رش محوري على مستوى مجمع (POVAL) في البرواقية تم تصنيع نموذج محلي وتم تجريبه والحمد لله، إن شاء الله، سوف يكون ناجحا؛ هذا، السيد الوزير، إن دخل حيز الخدمة بالإضافة إلى 250 ألف منصب شغل التي وفرها استثمار في مليون و500 ألف هكتار سيوفر لنا أكثر في 3000 منصب شغل بمدينة البرواقية، يضاف إلى ذلك، السيد الوزير، أنه على مستوى ولاية المدية فيها الاستثمار خاصة في المنطقة الشمالية هناك صناعة الجلود وتحويل الجلود والأحذية وما إلى ذلك من المعاطف وكذا، فأنا أطلب منك ـ السيد الوزير ـ أن تقوم بزيارة ميدانية إلى ولاية المدية، وقد سبق لك وأن عملت بولاية المدية وأنت مرحب بك وسبق لك أن زرتنا منذ سنتين، فأنا أرى بأن الحل، السيد الوزير، لإعطاء دفع قوي للقطاع هو أن تأتي أنت شخصيا وتقف على هذه المناطق الصناعية، ولا يفوتني، السيد الوزير، في الأخير أن أشكرك على مساهمتك في تعديل المرسوم التنفيذي رقم 22 ـ 384 لأن هذا المرسوم لما يعّدل سيعطي الفرصة لمصانع الجرارات ومصانع آلات الحصاد وكذا مصانع العتاد الفلاحي لإعادة مباشرة التصنيع وهو العجز الذي كنا نعاني منه، ربما هذا العجز لم يظهر لأنها كانت سنوات جفاف ولكن هذا العام، إن شاء الله، سيكون عام خير، إن شاء الله، سيدي الوزير، ونشكرك في الأخير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكر للسيد محمد رباح؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكرا.

فيما يخص محاور الرش (Les pivots) النموذج الذي قام به الإخوان في «صوفال» في البرواقية حاليا هو في حالة التجارب ولكن يجب أن تكون هناك دراسة للمطابقة لكي نسمح لهم بتسويقه، وهذا مشروع مهم نحن نتابعه بالأخص هو مربوط ببرنامج تنمية القطاع الفلاحي.

فيما يخص قطاع الجلود والنسيج في المدية، ولاية المدية معروفة ومشهورة بالجلود ولكن يوجد حاليا بعد الدراسة التي قمنا بها في ولاية المدية صناعة الجلود كلها صناعة تقليدية (C'est Artisanal) ونحن ننسق مع مدير الصناعة في ولاية المدية لنبحث عما هو مطلوب لكي يكون هناك مستثمرين ويكون الاستثمار محترما قليلا لكي نطوّر هذا القطاع في ولاية المدية المعروفة منذ القديم بصناعة الجلود.

أنا أردت أن أتكلم عن صناعة تحويل كل ما هو موارد فلاحية، ولاية المدية مشهورة بالأخص بالفواكه، يجب أن تكون هناك نهضة في الاستثمار في الصناعة التحويلية هذه، هناك ملفات مطروحة حاليا في الوزارة من طرف بعض المستثمرين ونحن ندقق فيها ـ إن شاء الله ـ وسنرى كيف نجد بسرعة الجواب لهؤلاء المستثمرين.

فيما يخص المرسوم الذي تكلمت عنه، حاليا، قمنا بتصحيح بعض البنود وهو حاليا في الأمانة العامة للحكومة وإن شاء الله قريبا سندرسه وستكون هناك إجابة لكل المستثمرين، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية والكلمة للسيد محمد سالمي ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وبعد؛

السيد نائب رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،
السيد وزير الصناعة،
السيد وزير السياحة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
إطارات مجلسنا الموقر،
أسرة الإعلام،
أحييكم تحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي 16 ـ 12، المعدل والمتمم، السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، إن موقع ولاية تندوف الاستراتيجي الهام يؤهلها لأن تكون مستقبلا وجهة سياحية وصناعية ومركز ومنطقة عبور كذلك بامتياز، كون أن لها حدودًا مع أربع دول مجاورة، لكن بعدها عن الولايات المجاورة والذي يزيد عن أكثر من 800 كلم كأقرب ولاية ينقص من طاقة استيعابها للسياح خاصة أن المنطقة تعرف ارتفاعا مستمرا لزيارات الوفود الأجنبية للشعب الصحراوي ونظرا لمستقبل الولاية من المشاريع الهامة (منجم غار جبيلات، خط السكة الحديدية والطريق البري تندوف ـ الزويرات وإنشاء منطقة حرة بالولاية) وبعد وقوف السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، على انطلاق هذه المشاريع الكبرى وله كل التقدير والاحترام والشكر على ما خصصه من برنامج تكميلي لهذه الولاية.

السيد الوزير،

متى تتم برمجة إنجاز فندق عمومي بولاية تندوف لإنعاش القطاع السياحي بمجمع فندقة وسياحة وحمامات معدنية وإنشاء مؤسسة للتسيير السياحي والفندقي وهذا نظرا لضعف الاستثمار في هذا المجال بالولاية على غرار الولايات الأخرى؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل تسهيل الاستثمار السياحي بالمنطقة؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على سؤاله، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد الفاضل محمد سالمي على اهتمامه بتطوير وتشجيع السياحة وعلى وجه الخصوص السياحة الصحراوية ومن خلال سؤاله الذي يرفع انشغالا حول إنجاز فندق عمومي وكذا الإجراءات المتخذة من أجل تسهيل الاستثمار السياحي بولاية تندوف.

سيدي الفاضل،

تحتل السياحة الصحراوية مكان الصدارة في الجذب السياحي لوجهة الجزائر ولما تحققه من عائدات وإيرادات تساهم في تحريك الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وخلق فرص العمل، بالنظر للمقومات والمؤهلات الطبيعية والثقافية والتاريخية المعتبرة التي تزخر بها ولايات الجنوب.

في هذا الإطار، وللأخذ بعين الاعتبار المقومات والإمكانيات السياحية المعتبرة لولاية تندوف فقد تم إدراجها في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الوطني آفاق 2030 ضمن القطب السياحي للامتياز «الجنوب الكبير توات القرارة» والذي انبثق عنه مخطط التهيئة السياحية لولاية تندوف المصادق عليه والذي اقترح أن تصبح الولاية كملتقى للثقافات والشعوب وكوجهة سياحية صحراوية أصيلة تستهدف محبي الصحراء، ومع انطلاق المشروع الضخم منجم الحديد «غار جيلات» الذي أقره السيد رئيس الجمهورية والذي يعتبر من أهم المشاريع الهيكلية التي تعول عليها الجزائر لإعطاء دفع جديد لاقتصادها وتنويعه خاصة لدعم الصناعة بولاية تندوف، فإن المقصد السياحي لهذه الولاية سوف يعرف جاذبية أكثر وإقبالا متزايدا للمتعاملين الاقتصاديين، ما يدفعها إلى أن توفر مرافق سياحية جديدة بالمعايير الدولية؛ بالفعل إنّ ولاية تندوف، في الوقت الحالي تتوفر على

حظيرة فندقية مكونة من تسع مؤسسات فندقية بطاقة إيواء تقدر 450 سريرا، تسعى إلى تعزيزها بـ 22 مشروعا سياحيا جديدا معتمدة، بطاقة إيواء تقدر بـ 1028 سريرا، منها 9 مشاريع فندقية في طور الإنجاز بلغت نسبة تقدم أشغالها 66 ٪.

وعليه، دائرتنا الوزارية تولي اهتماما كبيرا لتنمية الأقطاب السياحية وبالخصوص الصحراوية من خلال إنشاء 45 منطقة توسع ومواقع سياحية ذات طابع صحراوي، في السياق نفسه وقصد توفير عقار سياحي في ولاية تندوف، تم إعداد دراسة اقتراح تنصيب ثلاث مناطق توسع سياحي جديدة وهي منطقة (كدية، وتيفسكي وأم لعسل) بمساحة إجمالية تقدر بـ 120 هكتارا والملف حاليا هو على مستوى الأمانة العامة للحكومة والتي سيتم تزويدها بمخططات التهيئة السياحية وتهيئتها لتصبح قابلة لاستقبال وتوطين مشاريع سياحية، هذا من جهة ومن جهة أخرى وقصد تدعيم الحظيرة الفندقية الحالية لولاية تندوف نسعى إلى تخصيص أوعية عقارية ضمن مخططات شغل الأراضي (Les plans d'occupation des sols) لتكون موجهة ومخصصة للاستثمار السياحي في الوسط الحضري.

كما تبقى دائرتنا الوزارية سواء على المستوى المركزي أو المحلي على أتم الاستعداد لمرافقة السلطات المحلية والمستثمرين، لتجسيد مشاريعهم السياحية بالولاية وجعلها مقصدا سياحيا، إن شاء الله، بكامل المواصفات.

أرجو أن أكون قد وفقت في الإجابة عن سؤالكم، تفضلوا السيد الفاضل بقبول أخلص عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد سالمي هل يريد التعقيب على الجواب؟

السيد محمد سالمي: شكرا للسيد رئيس الجلسة، الشكر موصول للسيد الوزير على الإجابة، لعلمكم السيد الوزير، كل فنادق الولاية حاليا متشبعة وطاقة الاستيعاب أصبحت لا تستوعب موظفا ولا عاملا من شركات الولاية وأصبحت تشكل عائقا في قدرة الاستقبال مما يتطلب التدخل الفوري والعاجل لمواكبة التطلعات وتوجهات الدولة وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية لمواجهة التحديات، سواء من حيث العدد أو من حيث النوعية، معالي الوزير، نطالب بفتح فرع للديوان الوطني للسياحة وكذا الديوان الوطني الجزائري للسياحة بالولاية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة مجددًا للسيد الوزير للرد.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: شكرًا؛ على كل، لكي أجيب الأخ الفاضل عضو مجلس الأمة، حاليا سياسة القطاع هي أن نسعى أولا لنشجع الاستثمار وثانيا أن نسهل كل مايصب في تحسين الخدمات، وكل ما هو انشغال الزميل أو انشغال عضو مجلس الأمة فهو انشغالنا، وبالتالي هناك بعض الانشغالات أخذناها بعين الاعتبار تتمثل في التكوين وأيضا تتمثل في تحسين الخدمات فيما يخص تسيير الفنادق، وبالتالي أنا أطمئن عضو مجلس الأمة أن كل انشغالاته أخذت بعين الاعتبار في الوزارة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد مراد لكحل لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم.
السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية المحترم،
تزخر الجزائر بقدرات ومؤهلات حموية معتبرة وموزعة عبر كل التراب الوطني، تتسم مياهها الحموية بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية، وتشهد إقبالا كبيرا وملحوظا من قبل المواطنين، مما يتطلب من وزارتكم التوجه إلى هذا المجال الواعد، وتركيز الجهود ووضع استراتيجية حقيقية للاستفادة من الحمامات المعدنية وتحفيز الاستثمار في هذا المجال، للتمكين من تطويرها والاستغلال الأمثل لها، خاصة وأنه يوجد حاليا ما يقارب 100 منبع حموي يمكنها احتضان

مشاريع حموية جديدة، بالإضافة إلى أن الحمامات التقليدية الموزعة عبر ربوع الوطن تفتقر إلى الخدمات المطلوبة، وتبعد كثيرا عن المعايير الدولية.

وعليه، لا يمكن النهوض بهذا المجال إلا بوضع خطة عملية وتهيئة شاملة للمنتجعات وتوفير الخدمات الضرورية والتنسيق بينها وبين المجال الطبي السياحي، وتحفيز الاستثمار، الأمر الذي قد يسهم في تطوير القطاع والنهوض به.

السؤال: ما هي مجهودات وزارتكم في مجال تطوير السياحة الحموية؟ وما هي نظرتكم المستقبلية في ذلك؟

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة للسيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: شكرا، السلام عليكم مجدّدًا.

يطيب لي في البداية أن أتقدم بتشكراتي للسيد المحترم مراد لكحل، على اهتمامه بقطاع السياحة عامة والسياحة الحموية بالخصوص، وذلك من خلال سؤاله الشفوي حول مجهودات الوزارة في تطوير السياحة الحموية وكذا النظرة المستقبلية في هذا المجال.

سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، بالفعل فإن تطوير السياحة الحموية يعتبر من بين أولويات دائرتنا الوزارية وذلك من خلال مخطط عمل قطاعنا الذي أخذ بعين الاعتبار تنمية هذا النمط من السياحة قصد تشجيع السياحة الداخلية وتطويرها.

إن السيد رئيس الجمهورية، يولي أهمية خاصة للسياحة الحموية، وعليه انكفأ قطاعنا على وضع استراتيجية لتطوير هذه الشعبة من أجل إعادة بعث عجلة تنمية السياحة الحموية بالنظر لنتائج عملية تحيين الحصيلة الحموية الوطنية والتي أسفرت عن إحصاء 282 منبعا حمويا، سطرت وزارة السياحة والصناعة التقليدية برنامج عمل تنموي أدرجت أهم محاوره ضمن خريطة عمل الحكومة 2022 ـ 2024 يرمي هذا البرنامج إلى إعطاء حركية جديدة لهذا المنتوج السياحي غير الموسمي (non saisonnier) من خلال تحديد الأهداف المرجوة والتي تعتمد أساسا على خمسة توجهات استراتيجية والمتمثلة في:

1ـ تعريف وإحصاء وحماية الموارد الحموية.

2ـ تعزيز وتطوير العرض الخاص بالسياحة الصحية والترفيهية.

3ـ وضع أسس وقواعد لهيكلة الشعبة الحموية.

4ـ جعل السياحة الحموية أداة حقيقية للتنمية.

5ـ جعل السياحة الحموية أكثر وضوحا من خلال تحديد استراتيجية اتصال مختصة في هذا المجال.

وعليه، فقد ترجمت هذه التوجيهات إلى عمليات ذات الأولوية وفقا للمستوى، لأهميتها وضرورة إنجازها، ونخص بالذكر الاستثمار على مستوى 20 منبعا حمويا غير مستغل قصد احتضان مشاريع حموية جديدة، إطلاق عملية استثمار على مستوى 34 حماما معدنيا تقليديا موزعا عبر 18 ولاية مسيّرا من طرف البلديات أو مؤجرة للخواص من طرف هذه الأخيرة، حيث تم في هذا المجال وبالتنسيق مع السلطات المحلية الانطلاق في هذه العملية بنسبة 13 حماما معدنيا وتقليديا بهدف إنجاز محطات حموية جديدة وفقا للمعايير الدولية، كما نعلمكم أن الحظيرة الحموية حاليا تضم 34 حماما تقليديا، 22 مؤسسة حموية و3 مراكز معالجة بمياه البحر قيد الاستغلال، حيث بلغت نسبة الوافدين سنة 2023 ما يقارب 3.2 مليون من بينهم 275 ألف مستجم و1.9 مليون زائر في اليوم.

تطوير نشاطات المعالجة بمياه البحر وذلك من خلال اقتراح، بالتنسيق مع السلطات المحلية، أوعية عقارية على مستوى الولايات الساحلية لاسيما على مستوى مناطق التوسع والمواقع السياحية قصد إنجاز مركزين للمعالجة بمياه البحر، على الأقل، في كل ولاية، حيث يوجد حاليا ثلاثة مراكز قيد الاستغلال وثمانية مشاريع معتمدة، 4 منها في طور الإنجاز، وبهدف الترويج للسياحة الحموية وترقية النشاط الحموي المتواجد بالتراب الوطني وكذا تقديم فرص للاستثمار في هذه الشعبة السياحية، تم تنظيم المنتدى الدولي للسياحة الحموية في ولاية سطيف يومي 27 و28 أكتوبر الفارط بشراكة جميع الفاعلين في المجال الحموي على غرار المستثمرين المحليين منهم والأجانب، بحيث كانت المشاركة قوية وتتمثل في نحو 350 مشاركا من بينهم 11 خبيرا وطنيا وأجنبيا وكذا ستة ممثلين من السلك الدبلوماسي معتمدين في الجزائر، وقد اختتم هذا الحدث

بمجموعة من القرارات والتوصيات التي تصب نحو تنمية وترويج الشعبة السياحية الحموية وجعلها عنصرا أساسيا في المقصد السياحي الجزائري.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه السنة سيتم الانتهاء من رقمنة النشاطات الحموية من خلال تجسيد المنصة الرقمية الخاصة بهذا النشاط.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ فليتفضل السيد مراد لكحل.

السيد مراد لكحل: شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات وندعو، طبعا، بهذا الخصوص إلى وضع خطة مرحلية للنهوض بهذا النمط من السياحة ولتكن البداية بإعادة تهيئة وتجهيز الحظيرة الحموية القائمة للتوجه مستقبلا إلى خلق فضاءات جديدة في إطار الاستثمار السياحي الذي تنشده الدولة الجزائرية ومع هذا كله الترويج أيضا لهذا النمط من السياحة.

شكرا مجدداً معالي الوزير المحترم، بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: شكرا؛ على كل، لكم الحق في كلامكم وكل ما طرحتموه كانشغال هو يُعد انشغالنا، وشعبة السياحة الحموية هي شعبة سوف نروج لها ونسوّق لها بأحسن الظروف ونعتبرها كمنتج استراتيجي يسمح لقطاع السياحة أن يستغل هذه الشُّعب لتطوير القطاع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد سمير زوبيري لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد سمير زوبيري: شكرا للسيد نائب الرئيس، مسير الجلسة.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، السيد الوزير، أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن ولاية البويرة تتربع على مساحات شاسعة من الغابات والجبال على غرار جبل جرجرة وجبل تلا رانا بسحاريج، وجبل ديره بسور الغزلان وجبل بوقعدون بالدشمية وهضبة ذراع الماجن ببلدية الرورواوة وهذه الجبال كلها محاطة بغابات تحتوي على أشجار ونباتات نادرة ومحمية عالميا، ولحد الآن لا يُستغل منها إلا منطقة تيكجدة المحاطة بجبال جرجرة الشامخة فقط، وهي محمية طبيعية ومنطقة سياحية بامتياز ولكننا نرى غابات وجبال تلا رانا وجبال ديرة وجبل بوقعدون وهضبة ذراع الماجن برورواوة غير مستغلة رغم أنها مؤهلة لتكون مناطق سياحية جبلية وغابية بامتياز، وقد كان هناك إحصاء لهذه المناطق من أجل تفعيل السياحة الجبلية والغابية والتي تحتاج إلى مقررات خلق أو إنشاء لهاته المناطق لأجل الحصول على الميزانية المخصصة لتأهيلها. سؤالي هو:

– ما هي التدابير المتخذة لأجل إعادة تفعيل وتأهيل هذه المناطق لتكون وجهات سياحية حقيقية وبامتياز سياحة غابية وجبلية وإن كانت منطقة ديرة، وسد لكحل بعين بسام، وأم زياف، وتلا رانا وسحاريج مناطق جاهزة للتوسع السياحي؟

شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سمير زوبيري؛ والكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: السلام عليكم مجددا.

في البداية لا يسعني إلا أن أشكر السيد الفاضل سمير زوبيري، على اهتمامه بقطاع السياحة الذي يعد من بين القطاعات التي يمكنها المساهمة في تنوع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية للمحروقات، كونه يسمح بدفع عجلة التنمية على المستوى المحلي، نظرا لما يدره من خلق الثروة

واستحداث مناصب شغل دائمة خاصة لفئة الشباب.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

إن ولاية البويرة على غرار الولايات الأخرى استفادت من عملية لإعداد دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية البويرة آفاق 2030 والذي تمت المصادقة عليه محليا، يعد الأداة المرجعية للتنمية السياحية للولاية حيث يعتمد في استراتيجيته على عدة أنماط سياحية نذكر منها أساسا السياحة الجبلية، السياحة الحموية والسياحة المناخية؛ كما ترتكز هذه الاستراتيجية على إعادة تأهيل وتهيئة المواقع الطبيعية لولاية البويرة لاسيما الحظيرة الوطنية لجرجرة ومحطة تيكجدة، غابة تالا رانا، ومنطقة التوسع السياحي «حمام كسانة» من خلال التهيئة المناسبة مع تزويدها بالمعدات التي يمكنها إعطاء قيمة لهذه المواقع وتعزيز جاذبيتها على المدى المتوسط، وذلك باستخدام أنسب وسائل الاتصال والترويج.

وتجسيدا لهذا المخطط في الميدان، وفي إطار توفير فضاءات موجهة للاستثمار والنشاط السياحي، تم إعداد دراسات سمحت لحد الآن بتنصيب منطقة توسع سياحي «حمام كسانة» بمساحة تقدر بـ 72 هكتارا، والتي سيتم تفعيل استغلالها إثر تزويدها بمخطط التهيئة السياحية والذي هو في طور الإعداد.

أما فيما يخص سؤالكم المتعلق بمناطق «جبل ديرة»، «أومزياف»، «سد لكحل»، إضافة إلى كل من تالا رانا وسحاريج، وعملا بالنصوص التشريعية المعمول بها لاسيما أحكام القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي وكذا المرسوم التنفيذي رقم 07 ـ 86 المؤرخ في 11 مارس 2007 الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، يشرفني أن أعلم سيادتكم بأن دائرتنا الوزارية تسعى لتخصيص مبالغ مالية لإعداد دراسة تحديد وتصنيف هذه المناطق وكذا تزويدها بمخططات التهيئة السياحية.

للإشارة، فإن القانون الجديد رقم 23 ـ 21 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2023، المتعلق بالغابات والثروات الغابية، لاسيما أحكام المادة 29 منه، يسمح بتوطين مشاريع سياحية صديقة للبيئة في المناطق الغابية، وعليه ستعمل دائرتنا الوزارية بالتنسيق مع قطاع الفلاحة والغابات لتجسيد مشاريع سياحية داخل هذه المناطق.

فضلا عمّا تم ذكره، فإن ولاية البويرة تتوفر حاليا على 10 مؤسسات فندقية بقدرة استيعاب 1285 سريرا، تُشغل نحو 1900 عامل، كما تم تجديد اعتماد 15 مشروعا سياحيا جديدا بطاقة إيواء تقدر بـ 1246 سريرا، 765 منصب شغل، منها 5 مشاريع في طور الإنجاز سيتم استلام فندقين منها خلال هذه السنة، وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد الوزير؛ فليتفضل السيد سمير زوبيري إن أراد التعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد سمير زوبيري: شكرا للسيد الوزير على جوابكم الشافي، وقد صدقت بذكر هاته المناطق التي قمتم بتفعيل الدراسة بها في ولاية البويرة، كذلك أريد فقط أن ألفت انتباهكم ـ سيدي الوزير ـ أن هنالك أيضا «جبال الزبربر» بالأخضرية ومعالة وبودربالة، هاته الجبال التي أتت عليها النيران وأصبحت رمادا، أظن أن لكم دورًا لإعادة تفعيل دور نشاط السياحة الغابية في هاته المناطق، كذلك أنبه أن الصناعة التقليدية في ولاية البويرة وخاصة منها الجهة الشرقية تتربع على قوى شابة وطاقات هائلة في الصناعة التقليدية، نرجو منكم فتح الاستثمار وتسهيله للشباب وحتى الماكثات بالبيوت لتطوير هاته الصناعات التقليدية أو للاستثمار فيها ومنها فتح مناصب شغل لشباب الولاية وشكرا السيد الوزير، بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سمير زوبيري؛ الكلمة مجددًا للسيد الوزير للرد.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: شكرا، على كل، أنا أطمئن الزميل وأقول له سنعمل مع كل الشركاء ـ بإذن الله ـ لتأهيل وتطوير هاته المناطق، إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع المالية والكلمة للسيد عبد الرحمان قنشوبة لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكوراً.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله.

السيد رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة، الفاضل الكريم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

السيد وزير المالية المحترم،

السيد وزير السياحة المحترم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

سؤالي موجه للسيد المحترم وزير المالية ونصه:

إستفاد عدد من الأساتذة الجامعيين عبر جامعات الوطن قبل سنوات من سكنات وظيفية تابعة لأملاك الدولة، وفق شرط أساسي وهو عدم استفادتهم من أي برنامج سكني كيفما كان نوعه، ليتفاجؤوا عند استلامهم عقود السكن أنها «غير قابلة للتنازل»، وفي الوقت نفسه تم تسجيلهم في البطاقية الوطنية بصفة «إيجابي» أي مستفيد، وبالتالي لا يمكنهم تملك أو الاستفادة من أي صيغة من صيغ السكن القارة الأخرى.

إن حق السكن يكفله الدستور، وإن بقاء تلك السكنات بصفة «غير قابلة للتنازل» من شأنه أن يبث شعور الخوف واللااستقرار لدى الأساتذة وأهليهم، وتجعلهم دائمي التوجس من المستقبل، وضعيفي الهمة تجاه التحديات العلمية المنتظرة منهم، لاسيما أن بعضهم توفاهم الله وهم ينتظرون ذلك الحق.

وبما أن المشرع الجزائري منح كافة الصلاحيات لإصدار تراخيص التنازل عن السكنات الوظيفية التابعة لأملاك الدولة لفائدة مستخدميها، بشرط أن تقع خارج نطاق المؤسسة المستخدمة، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 89 ـ 10 في مادته 15 (الفقرة 2) المؤرخ في 7 / 2 / 1989 وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 ماي 1989 في مادته 5.

وبما أن هذا الشرط مستوفى في حالة الأساتذة الجامعيين؛

نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي:

متى يتم العمل على تطبيق إجراءات التنازل عن السكنات الوظيفية الجامعية التابعة لأملاك الدولة لصالح شاغليها من منتسبي الجامعة بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18 ـ 153 المؤرخ في 4 /6/ 2018 والقرار المشترك المؤرخ في 10 /6/ 2020 وخاصة أنها ذات مردود استراتيجي على الجامعة الجزائرية من جهة وعلى خزينة الدولة من جهة أخرى؟

شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة لمجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم السيد عبد الرحمان قنشوبة، بطرحكم للسؤال الشفوي الذي أثرتم من خلاله إشكال تطبيق إجراءات التنازل عن السكنات الوظيفية التي يشغلها الأساتذة الجامعيون والتابعة لأملاك الدولة، في ظل أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18 ـ 153 المؤرخ في 4 جوان 2018، خصوصا وأنها تتواجد خارج نطاق المؤسسات المستخدمة.

ردا على ذلك، يشرفني أن أوضح لكم النقاط التالية:

إن السكنات الوظيفية موضوع انشغالكم تم تشييدها بتمويل مباشر من طرف الدولة في إطار برنامج الترقية لمستخدمي التعْليم العالي عبر ولايات الوطن، لسد حاجيات مصالح التعليم العالي والبحث العلمي لإيواء إطاراتها لاسيما الأساتذة الجامعيون، وبالتالي فلا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عنها لفائدة شاغليها طبقا لنص المادة 162 من قانون المالية لسنة 1992، التي استبعدت كل تنازل عن السكنات المنجزة بعد تاريخ 31 ديسمبر 1991 بمساهمات نهائية من الخزينة العمومية لاحتياجات سير المصالح والهيئات العمومية التابعة للدولة والجماعات المحلية، هذا من جهة؛ من جهة أخرى، يجدر التوضيح لكم ـ السيد العضو ـ أن تحويل حق الإيجار الذي أقره المرسوم التنفيذي رقم 06 ـ 208 المؤرخ في 13 جوان

2006، يتعلق فقط بالسكنات ذات الطابع الاجتماعي المسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري التي استفادت منها الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية بموجب أحكام المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 98 ـ 42 المؤرخ في الفاتح فيفري 1998، على أساس عقود إيجار تربط هذه الأخيرة بدواوين الترقية والتسيير العقاري (Les OPGI) بينما السكنات موضوع قضية الحال تم إنجازها من قبل ديوان الترقية العقارية لمستخدمي قطاع التعليم العالي (OPIPES)، المحل، لفائدة الجامعات وبتمويل من الخزينة العمومية، وبالتالي فهي لا تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 ـ 208 السالف الذكر.

في السياق نفسه، وجب التوضيح لكم السيد العضو أن المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03 ـ 269 المؤرخ في 7 أوت 2003، المحدد لشروط وكيفيات التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة ودواوين الترقية والتسيير العقاري الموضوعة حيز الاستغلال قبل 1 جانفي 2004، الملغى حاليا، استبعدت من مجال التنازل السكنات المنصوص عليها بموجب المادة 162 من قانون المالية لسنة 1992 المشار إليها أعلاه، كما استبعدت كذلك المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 18 ـ 153 المؤرخ في 4 جوان 2018 المحدد لشروط وكيفيات التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة والمسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري (les OPGI)، الساري المفعول، هذا الصنف من السكنات؛ وعليه، وما دام أن السكنات المعنية تم إنجازها بتمويل من الخزينة العمومية لاحتياجات سير جامعات الوطن بعد صدور المادة 162 المذكورة أعلاه، فهي غير قابلة للتنازل وتبقى تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 89 ـ 10 المؤرخ في 7 فيفري 1989، ونصوصه التطبيقية، وتسير على أساس قرارات منح امتياز.

كانت تلكم، هي عناصر الإجابة التي بدا من المفيد إلقاؤها على مسامعكم بخصوص طرحكم.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ فليتفضل السيد عبد الرحمان قنشوبة للتعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

أشكر السيد الوزير على إجابته، أكيد أن النخبة الأكاديمية وصفوة الجزائر من الأساتذة الجامعيين هم أولى الناس بشكر النعم، بحمد الله، وهم أولى الناس بتثمين مجهود الدولة وخاصة ما تعلق بالعطاءات الأخيرة التي وراءها السيد رئيس الجمهورية أطال الله في عمره وحفظه الله، نخص بالذكر القانون الأساسي للأستاذ الذي انبثق عنه زيادة في الأجور، ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أكيد أن الأساتذة الجامعيين يشكرون الله ويشكرون ويثمنون جهود الدولة في هذا المجال غير أنه، ودعوني أقول إن الأستاذ الجامعي يعيش واقعا غريبا، هذا الواقع هو أن كل السكنات الوظيفية التي يشغلها كوادر وإطارات الجزائر في كل القطاعات لديها طابع ومفهوم السكن الوظيفي، السكن الوظيفي يعني أن هذا الإطار أو المسؤول يشغله ولا يدفع الإيجار، وفي كثير من الأحيان لا يدفع فاتورة الكهرباء وفاتورة الغاز، نستثني نحن من كل هؤلاء الجزائريين الإطارات الأستاذ الجامعي (Et on l'oblige à payer le loyer) – نجبره على دفع الإيجار – نقول له تدفع الإيجار ونضيف له كارثة أخرى، دعوني أسميها «كارثة أخرى» هي أنني أسجله في البطاقية الوطنية (Positif) «إيجابية» معناه أنني أحرمه من كل الصيغ السكنية الأخرى، يعني هذا الأمر هو غير مقبول، من هذا المنبر أطلب أنه يجب إعادة النظر في هذا الأمر، الأستاذ الجامعي أعطيته سكنا وظيفيا لا تسجله في البطاقية الوطنية أنه مستفيد، أي إنه إيجابي، هذا الأمر غير معقول.

السيد الوزير،

قلت إنه لا يمكن التنازل عن السكن الوظيفي لا بأس، أنا معك لكن لا يسجل «إيجابيا» ودعه يأخذ فرصته في الصيغ الأخرى مع أن الكثيرين تقدموا في السن وتجاوزوا الخمسين سنة وبقوا معتمدين على صيغة «السكن الوظيفي» و«طفرت فيهم»، دعوني أقول هذه الكلمة، الفئة الأخرى التي ربما لم أذكرها في سؤالي لكن قد تكون مندرجة في إطار السكن أو التنازل عن السكن، الفئة التي استفادت من سكنات اجتماعية التي اقتطعت من برامج السكنات الاجتماعية عن طريق (L'OPGI) هذه الفئة، قلت، السيد الوزير، وبالتعليمة إنه يمكنهم الاستفادة من التنازل ويمكن أن يحول

حق الإيجار من الجامعة إلى المستفيدين، هذا لعلمكم في كثير من الجامعات أو في أغلب الجامعات لم تُطبق، أرجو أن يُنقل هذا الأمر أيضا إلى المعنيين، هي ليست مطبقة في جامعات كثيرة. دائما في إطار حسنات السيد الرئيس ومكرماته، من هذا المنبر، أطلب أن يلتفت للأساتذة الجامعيين الذين وظفوا هذه السنة والذين لديهم سنوات من التوظيف وخصوصا الأساتذة الذين ربما يسكنون في بشار ويشتغلون في المسيلة، يعني هذا الأستاذ ما مصيره؟ أين يسكن؟ أيسكن في الحي الجامعي! أطلب أنه مثلما كان الحال عليه في وقت ما أن تقتطع حصص سكنية من البرامج السكنية الاجتماعية وتسلم لهؤلاء الأساتذة حتى نمشي في قضية استقرار الأستاذ وغيره من كل الكوادر.

أنهيت تعقيبي فيما يتعلق بالسكنات أو التنازل عن السكنات بالنسبة للجامعة، لدي انشغال أخير لو سمحت، السيد الرئيس، والسيد الوزير، هناك انشغال طرحته عليك منذ أيام وهو قضية الترخيص بتسديد ديون البلديات، تقريبا، منذ 20 يوما أو شهر طلبت منك السيد الوزير، نحن الآن البلديات لديها ديون مع الديوان الوطني للتطهير (L'ONA)، مع سونلغاز، مع مؤسسات النظافة، لديهم ديون مع كثير من المؤسسات، الأموال موجودة أو الأغلفة المالية موجودة، هم ينتظرون الترخيص لاستعمال هذه الأموال لتسديد الديون و«الله» ودعوني أقول هذه الكلمة حتى لا تكون أسئلتنا وتدخلاتنا مجرد أمور شكلية «لقد تعبنا» عندما يطرح الإنسان إشكالا أو إشكالية يود أن تُؤخذ بعين الاعتبار في حينها لما ننتظر، قوموا بتسديد ديون الناس، أتركوا الناس تسدد ديونها لكي تسير شؤون البلدية وبارك الله في الجميع و«يعطيك الصحة» السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد.

السيد وزير المالية: شكرًا، 0أشكر تدخل السيد البروفيسور الأستاذ العضو الذي طرح هذا الانشغال، انشغال أساتذة التعليم العالي ولكن ألفت الانتباه فقط أنه يجب أن نفرق بين ما يسمى بالسكن المرتبط بالعمل، (Logement d'astreinte) والسكن الوظيفي (Logement de fonction).

المساكن المرتبطة بالعمل (logements d'astreinte) حقيقة، الناس لا يدفعون فواتير الكهرباء والماء بينما المساكن الوظيفية (Logements de fonction) هذا يخص كل الموظفين الذين استفادوا من السكن الوظيفي وهم يدفعون فاتورات استهلاك الغاز والكهرباء والماء، أما الاستفادة من التنازل، الشيء الذي يمكن أن أقوله لك وبالخصوص بعد الاستفادة من الزيادة المعتبرة، كما قد أشرتم في الأجور لهذه الفئة، كباقي الموظفين يمكن لهم الاستفادة من مختلف برامج قطاع السكن، شأنهم شأن الموظفين وإطارات الوظيفة العمومية بصفة عامة، ولكن طبعا هذا الانشغال الذي طرحتموه بأن من لديه سكنا وظيفيا لا يجب إقصاؤه من الاستفادة من مختلف البرامج، هذا الانشغال سأطرحه على السيد وزير السكن.

فيما يخص تسديد ديون البلديات، هذا أيضا هو انشغال قطاع الداخلية، أستطيع أن أؤكد لك بأن قطاع الداخلية رفع هذا الانشغال إلى الوزير الأول، ونحن في انتظار، طبعًا، رخصة من مصالح الوزارة الأولى لكي نقوم بتسديد ديون البلديات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة للسيد يوسف لعراب لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السادة حضور هذا المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عملا بأحكام المادة 220 من القانون 79 ـ 07 المتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتنفيذا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20 ـ 73 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18 ـ 300 المتعلق بتنقل بعض البضائع في المناطق البرية من النطاق الجمركي، لاسيما المادة 3 مكرر

1 منه والمتضمنة استحداث لجنة ولائية تكلف بدراسة الجوانب المرتبطة بالإعفاءات من رخص تنقل البضائع في المناطق البرية من النطاق الجمركي.

في هذا الشأن، تم على مستوى ولاية الطارف إنشاء اللجنة الولائية بموجب القرار الولائي رقم 793 المؤرخ في 8 جويلية 2020، وبعد دراسة خصوصيات ولاية الطارف تقدمت اللجنة باقتراحها وفقا لما تقتضيه النصوص القانونية، حيث تم اقتراح تقليص المنطقة البرية من النطاق الجمركي التي تخضع لرخصة تنقل البضائع، ليقتصر الأمر على البلديات الحدودية الثماني (8) وإعفاء ست عشرة (16) بلدية من ولاية الطارف.

للإشارة فإن ولاية الطارف هي الولاية الوحيدة على المستوى الوطني، التي مازالت وإلى غاية الآن كل إقليمها يخضع لرخصة التنقل.

وعليه، فإن اعتماد هذا المقترح الذي يعد مطلب كل ساكنة الولاية من شأنه:

– التشجيع على الاستثمار بالولاية خاصة مع صدور النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار القانون رقم 22 ـ 18 المتعلق بالاستثمار والقانون رقم 23 ـ 17 المتعلق بشروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي.

– المساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، عبر ضمان توفر السلع بأسعار تنافسية وذلك بتشجيع المتعاملين والتجار الناشطين والناقلين الناشطين خارج الولاية للتنقل وتوفير سلعهم بالولاية، مما سيعمل على تنويع مصادر التموين ويخلق تنافسية في السوق، حيث تعرف الولاية عزوف العديد من الموزعين والمتعاملين لدخول سوق ولاية الطارف بسبب إجراءات الرخصة.

– دعم المؤسسات الصناعية الناشطة بالولاية وتقديم تسهيلات في سبيل بعث التنمية وتعزيز القدرات التنافسية.

– خلق مناصب العمل عبر بعث الحركة التجارية وتحقيق تنمية حقيقية بالولاية، عبر تحفيز المستثمرين لإعادة بعث مشاريعهم الاستثمارية بالمنطقة الصناعية المطروحة وبمناطق النشاطات التجارية الأخرى المتواجدة بالولاية.

وعليه؛ لماذا لم يتم إصدار القرار الوزاري المتعلق بتقليص الشعاع الجمركي على مستوى ولاية الطارف من طرف مصالح وزارة المالية، على غرار كل ولايات الوطن المعنية بالشعاع الجمركي؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ والكلمة الآن للسيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، مرة أخرى، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، السيد يوسف لعراب بطرح سؤال شفوي بخصوص اقتراح اللجنة الخاصة لولاية الطارف، المكلفة بدراسة الجوانب المتعلقة بالإعفاءات من رخص تنقل البضائع، متضمنا استصدار قرار يحدد منطقة برية داخل النطاق الجمركي لولاية الطارف لا تخضع لرخصة التنقل.

جوابا، يشرفني أن أعرض على مسامعكم التوضيحات التالية:

تم استحداث النطاق الجمركي طبقا لأحكام المادة 29 من قانون الجمارك وهذا من أجل تنظيم النشاط التجاري وضبط حركة البضائع على مستوى المناطق الحدودية والذي من شأنه أن يحد من كل مظاهر التهريب والغش بصفة عامة، بحيث يتجسد النطاق الجمركي في المنطقة البرية من حد الإقليم الجمركي الوطني إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه إلى الداخل، كما يمكن تمديده في العمق عند الضرورة إلى 60 كلم وإلى 400 كلم في ولايات الجنوب الكبير.

إن تنقل بعض البضائع داخل المنطقة البرية من النطاق الجمركي يخضع إلى استصدار رخصة مكتوبة من إدارة الجمارك أو إدارة الضرائب، حسب الحالة، تدعى رخصة التنقل، وذلك طبقا لأحكام المواد من 220 إلى 225 من قانون الجمارك.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 18 ـ 300 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2018 والمتعلق بتنقل بعض البضائع في المنطقة البرية من النطاق الجمركي الإجراءات العملية المتعلقة بتقديم رخصة التنقل.

تم تعديل وتتميم هذا المرسوم التنفيذي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20 ـ 73 المؤرخ في 28 مارس سنة 2020، من

خلال إحداث نظام جديد لرخص التنقل، والذي تضمن جملة من التسهيلات تتلخص فيما يلي:

أولا: تجسيد مبدأ القائمة – الإطار (la liste-cadre) للمواد الخاضعة لرخص التنقل المحددة عن طريق قرار وزير المالية والتي تتفرع عنها مجموعة من القوائم الولائية التي تحدّد عن طريق قرارات الوالي المعني.

ثانيا: إحداث صنفين من رخص التنقل، صنف متعلّق بكل عملية نقل البضائع وصنف متعلق برخصة سنويّة لنقل البضائع مع منح حرّية الاختيار بينهما للتجار وتحديد شروط اكتتاب الصنف الثاني.

ثالثا: إحداث تصريح بنقل البضائع الذي يُرسل إلى المصالح التي أصدرت رخصة التّنقل السنوية لتمكين المتابعة المادية لنقل البضائع.

رابعا: إمكانية إعفاء جزء من النطاق الجمركي من رخص التنقل.

خامسا: إعطاء إمكانية للولاة لإعفاء من رُخص التنقل، الأشخاص المعنوية والطبيعية بخصوص المواد الموجهة لإنجاز مشاريع التجهيز العمومية.

سادسا: إعطاء الإمكانية نفسها للولاة للتّمْوِين العَاجِل للسكان.

سابعا: تمكين الولاة من منح إعفاءات بصفة مؤقتة ولفترة محددة.

ثامنا: تمكين الولاة من اقتراح مراجعة القائمة – الإطار (la liste-cadre) للمواد المعنية برخص التنقل.

كما حدّد القرار المؤرخ في 8 جانفي 2023، القائمة – الإطار (la liste-cadre) للبضائع الخاضعة لرخصة وتلك التِي لا يمكن أن تكون موضوع إعفاء منها والكميات المَسْمُوح بها لبعض البضائع الخاضعة لهذه الرخصة، وذلك لكونها بضائع حساسة للتهريب.

إسمحوا لي أن أوضح لكم هنا أن إعداد القائمة – الإطار (la liste-cadre) قد تم بناء على الاقتراحات المقدمة من طرف كافة المصالح والسلطات المختصة بالتشاور مع مصالحها العاملة بالميدان.

وبالطبع بموجب أحكام المادة 3 مكرر 1 من المرسوم التنفيذي رقم 18 ـ 300 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2018، والمتعلق بتنقل بعض البضائع في المنطقة البرية من النطاق الجمركي، المعدل والمتمم، هناك إمكانية أن تحدد منطقة برية داخل النطاق الجمركي للولاية، لا تخضع لرخصة التنقل، بموجب قرار من وزير المالية، وذلك بناء على اقتراح اللجنة الولائية المكلفة بدراسة الجوانب المرتبطة بالإعفاءات من رخص تنقل البضائع.

وهذا ما قامت به اللجنة الولائية لولاية الطارف المكلفة بدراسة الجوانب المرتبطة بالإعفاءات من رخص تنقل البضائع، حيث اقترحت استصدار قرار لوزير المالية يحدد منطقة برية داخل النطاق الجمركي لولاية الطارف لا تخضع لرخصة التنقل، وذلك من خلال مراسلة مؤرخة في 21 ديسمبر 2023، صادرة عن السيد والي ولاية الطارف.

لذلك يُشرفني أن أنهي إلى كريم علمكم أن دائرتنا الوزارية بصدد التكفل بهذا المَقترح من خلال إعداد قرار وزاري يهدف إلى إعفاء منطقة برية داخل النطاقَ الجُمركي لولاية الطارف من رُخص التنقل وذلك بالتشاور مع السلطات الأمنية، لاسيما مصالح وزارة الدفاع الوطني والوزارة المكلفة بالداخلية.

أرجو أن أكون قد ألممت بكل جوانب السؤال الذي تفضلتم بطرحه لي وإفادتكم بالإجابة الكافية، لذلك أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الإجابة كانت كافية، وليتفضل السيد يوسف لعراب.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير، قبل كل شيء أشكر السيد الوزير على الوفاء بوعوده لأنه في المداخلة الأخيرة تكلمت عن مدير أملاك الدولة و«بارك الله فيك» في أسبوع أو عشرة أيام تم تنصيبه، الإنسان كلمة حق يقولها بارك الله فيك.

ثانيا، النقطة التي أنا بصدد الكلام عنها الآن ـ مفهوم بارك الله فيك ـ يوجد إشكال فقط سوف أتطرق إليه لكي تفهم السيد الوزير، توجد بعض المشاكل تحدث يجب أن تكون (Sur les lieux) عند وقوعها في ولاية الطارف، السيد الوزير، عندما فتحوا الطريق السريع، هل تعلم أنه بعد 4 كلم تدخل إلى ولاية الطارف، بعد 4 كلم تدخل إلى ولاية قالمة، 4 كلم عنابة بعدها تدخل الطارف مباشرة؟ عند الدخول إلى المنطقة الأولى لولاية الطارف، تدخل الشاحنات ذات المقطورة لنقل خردة الحديد (Ferraille)

والسلع، أقول لك بالنسبة للتصريحات كلهم لديهم التصاريح، وهذا الأمر أنا متأكد منه، ماذا يفعل؟ يركن شاحنته ويذهب على متن سيارة إلى مركز الجمارك، يقوم بإستصدار تصريح ومن ثم يرجع إلى الشاحنة، يعني لكي تصل السلع في 24 ساعة.. في حين أن الناقلين إذا قلت له «الطارف» يقول لك سامحني أخي لا أستطيع الدخول، يقول لك أنا آت لتسليم السلع وأعود وذلك لأن المرور على كل هاته الإجراءات يعد مشكلة، إذن لقد سمعت إجابتك الآن وبارك الله فيك، أتمنى من الله أن تأخذوا القرار في أقرب الآجال ويُحل هذا الإشكال وبارك الله فيك السيد الوزير، شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ الكلمة مجددًا للسيد الوزير للرد.

السيد وزير المالية: طبعًا، إن شاء الله، في الأيام القادمة سيُمضى هذا القرار، إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها، أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة وكذلك السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورها ومشاركتها أشغالنا، شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الثلاثين

محضر الجلسة العلنية الحادية والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 19 شعبان 1445
الموافق 29 فيفري 2024

الرئاسة: السيد أحمد خرشي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الداخلية والجماعات والمحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة وبأسرة الصحافة والإعلام.

بتكليف من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة أتشرف برئاسة هذه الجلسة التي يقتضي جدول أعمالها طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها، إذن استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، المعدل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة والاستماع إلى الأجوبة عليها.

البداية بقطاع الداخلية، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد بوشرمة ليطرح سؤاله الشفوي على السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحميد بوشرمة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن رئيس الجمهورية ما فتئ يعبر في كل مناسبة عن الاهتمام البالغ الذي يوليه للجماعات المحلية، نخص بالذكر توجيهاته التي أسداها خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 9 أكتوبر 2022، بالشروع الفوري في مراجعة قانوني البلدية والولاية بشكل عميق، يسمح بالتجسيد الفعلي للمبادئ المنصوص عليها دستوريا، لاسيما ما يتعلق بتكريس اللامركزية، الديمقراطية التشاركية، وإرساء حكامة راشدة وتنمية مستدامة.

في مقابل ذلك لا يمكن الحديث عن إصلاح نظام الجماعات المحلية وتفعيل دورها، دون مراجعة عميقة للنظام التعويضي للمنتخبين المحليين المتضمن في المرسوم التنفيذي رقم 13 – 91 المؤرخ في 25 فيفري من سنة 2013 الذي يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم.

ذلك أنه لم يعد يواكب التطورات الكبرى التي تعرفها البلاد أو ستعرفها مستقبلا؛ على ضوء ما سبق ذكره فإن سؤالنا هو كما يلي:

هل هناك نية لتعديل ومراجعة النظام التعويضي للمنتخبين المحليين، بالموازاة مع فتح ورشة تعديل قانوني البلدية والولاية؟ ومتى يتم ذلك باعتبار أن الأمر أصبح حتمية، بغرض مسايرة الزيادات المتتالية التي شهدتها أجور وتعويضات الموظفين، لخلق مزيد من الحوافز لدى المنتخبين المحليين لبذل جهود إضافية لأداء مهامهم المنوطة بهم، ومواكبة الأدوار الاقتصادية الجديدة المنتظرة للجماعات المحلية.

فضلا عن سد الاختلالات في هذا النظام التعويضي، التي أصبحت تؤثر سلبا على أداء وأدوار الفاعلين الأساسيين على مستوى الجماعات المحلية المنتخبين المحليين، وبالنتيجة على مهامها وصلاحياتها المتعلقة بتقديم الخدمة العمومية، التكفل بانشغالات الساكنة، والدفع بعجلة التنمية محليا ووطنيا؟

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأخ عبد الحميد بوشرمة؛ والكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

زميلتي وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زملائي،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد عضو مجلس الأمة الفاضل عبد الحميد بوشرمة، تلقيت بكل اهتمام سؤالكم الشفوي المتعلق بإمكانية تعديل ومراجعة النظام التعويضي للمنتخبين المحليين وهو ما اعتبرتموه حتمية ستسمح بمسايرة الزيادات المتتالية التي شهدتها أجور وتعويضات الموظفين، علاوة على خلق مزيد من الحوافز لدى المنتخبين المحليين لبذل جهود إضافية ومواكبة الأدوار الاقتصادية الجديدة المنتظرة للجماعات المحلية، وإجابة على سؤالكم هذا اسمحوا لي بداية أن أحيطكم علما بأن المرسوم التنفيذي رقم 13 – 91 المؤرخ في 25 فبراير 2013 الذي يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم، قد أسس علاوات شهرية جزافية لفائدة المنتخبين المحليين تختلف حسب طبيعة المنصب وفئة البلديات من حيث التعداد السكاني، وقد سمح هذا المرسوم بإمكانية اختيار الراتب أو الأجر الذي يتقاضاه المنتخب بعنوان منصب عمله في هيئته الأصلية المستخدمة له قبل انتخابه إذا كان أكثر نفعا من العلاوات المذكورة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13 ـ 91 سالف الذكر، كما حددت التعليمة الوزارية المشتركة رقم 6 المؤرخة في 28 أكتوبر 2013 كيفية احتساب العلاوات، العلاوة المدفوعة التي يجب أن تكون موافقة للراتب الشهري الذي كان يتقاضاه المنتخب المحلي في منصبه الأصلي قبل انتخابه بناء على متوسط الراتب الثانوي، واحد على 12، وعليه فإن المراجعة التي مست الشبكة الاستدلالية للأجور المطبقة على الموظفين والأعوان المتعاقدين بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07 ـ 304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، المعدل والمتمم، لا تنطبق بصفة تلقائية على الأجور الممنوحة للمنتخبين المحليين كونهم يخضعون لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 13 – 91 المؤرخ في 25 فبراير 2013 المذكور أعلاه، إذن يبقى لكم أنتم الاختيار ما بين الأجر أو المنحة الجزافية ولكن من الأحسن ـ أعتقد ـ إذا كان فيه زيادة في أجرك يكون أفضل مهما كان، يكون لديه تأثير إيجابي، للإشارة فإنه وبالنظر إلى الدور الذي يمارسه المنتخبون المحليون كفاعلين أساسيين على مستوى الجماعات المحلية فقد باشرت مصالح دائرتنا الوزارية

بدراسة كيفيات التكفل بهذا الانشغال في إطار فوج عمل متعدد القطاعات يعمل على إثراء وبلورة الاقتراحات الهادفة لمراجعة النظام التعويضي للمنتخبين المحليين والذي سيسمح تكريسها وفقا للإجراءات التنظيمية المعمول بها بالاستجابة لتطلعات المنتخب المحلي.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

كانت هذه عناصر الإجابة عن سؤالكم الشفوي، أتمنى أنها تكون مقنعة، أشكركم السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الحميد بوشرمة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحميد بوشرمة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، الشكر كذلك موصول إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بخصوص سؤالنا الشفوي، طبعا السيد الوزير، لدينا قناعات تامة بأنه لا يمكن الحديث عن إصلاح وحوكمة الجماعات المحلية والفاعلين الأساسيين في تنفيذ هذه الحوكمة يتقاضون أجورا ـ ممكن ـ لا تساير ولا تتوافق مع التطورات الحاصلة في الأجور والمنح وطنيا، هنا الحوافز ممكن أن تنقص بالنسبة للمنتخبين وتتقلص فيما يخص الوضع في حالة الانتداب أو الديمومة، صحيح أن النظام التعويضي كما تكلم السيد الوزير في نص المادة 7 ينص على أنه عندما تكون العلاوة الممنوحة للمنتخب أقل من الراتب الذي يتقاضاه المنتخب الذي كان موظفا في هيئته الأصلية، فإن العلاوة المدفوعة تكون موافقة للراتب الشهري الممنوح في منصبه الأصلي قبل انتخابه، المشكلة هنا كلمة «قبل انتخابه» هذه التي حرمت المنتخبين المحليين الذين هم في حالة ديمومة وستحرمهم مستقبلا من أي زيادة في الأجور، لماذا؟ لأنه تم انتخابهم عام 2021 والزيادات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية كانت معتبرة ومتتالية 2022، 2023 و 2024 وبالتالي المنتخبون المحليون لم يستفيدوا من هاته الزيادة هذه بسبب العبارة «قبل انتخابهم».

ثانيا: بالنسبة للمنتخبين الدائمين ـ بين قوسين ـ الذين كانوا غير موظفين سابقا أو الموظفين ذوي الأجور الأقل من العلاوة المنصوص عليها في النظام التعويضي، من غير المنطقي أن تبقى هذه العلاوة الممنوحة لهم باعتبارهم رؤساء وفق مقاربة السلم الإداري أقل من أجور موظفي البلدية والولاية باعتبارهم مرؤوسين، لأنهم استفادوا من زيادات متتالية، المنتخبون لم يستفيدوا منذ 2013 من هذه العلاوة، كذلك بالنسبة للمنتخبين غير الدائمين الذين علاوتهم الشهرية.. نحن نعلم بأن أعضاء المجالس الشعبية البلدية يتحصلون على 8000 دينار جزائري وأعضاء المجالس الشعبية الولائية يتحصلون على 12000 دينار جزائري وهذه العلاوة الشهرية طبعا لا تسير حتى منحة البطالة المقدرة بـ 15000دج وحتى منحة ذوي الاحتياجات الخاصة التي ارتفعت إلى 12000دج وبالتالي الخلل كبير والفجوات تتسع والحوافز تتقلص بالنسبة للمنتخبين المحليين ليس فقط الوضع في حالة انتداب بل كذلك حتى من حيث كمية ونوعية العمل والجهود المبذولة المنتظرة منهم وحتى التفكير في الترشح مستقبلا، يعني الخلل واضح في النظام التعويضي الذي لم يتغير منذ سنة 2013، ممكن مستقبلا سنجد مواطنين تحصلوا على منحة البطالة ومنحة ذوي الاحتياجات الخاصة لن يترشحوا لأن ليس لديهم حافزا، لماذا يترشح ليمثل الشعب وفي نهاية المطاف يتحصل على 8000دج، أو 12000دج؟ بالمقابل منحة البطالة 15000دج ومنحة ذوي الاحتياجات الخاصة 12000دج، طبعا ممكن أن تكون هذه أسبابا كافية لكي يتم مراجعة النظام التعويضي للتوافق مع سياق الأجور وطنيا، كذلك الأدوار المنتظرة من الجماعات المحلية، وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحميد بوشرمة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب إن أراد ذلك.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: شكرا للسيد الرئيس، والله هي مطالب جد مشروعة وفيه نوعا ما إجحاف في حق البعض، ليس كلهم وإنما بعضهم ونحن كل هذا سيتم أخذه بعين الاعتبار وهناك أفواج عمل لإعادة النظر في وضعية وأخرى مواكبة

لإعادة النظر في عديد من النصوص التي أحدثتها هذه التغييرات على جميع المستويات، ننتظر ـ إن شاء الله ـ فوج عمل سيصل إليه وهو فوج عمل مفتوح سنأخذ بعين الاعتبار كل المقترحات الواردة من هنا وهناك ـ إن شاء الله ـ سندرسها.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد الطاهر غزيل لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي هو:

لا يخفى على سيادتكم المحترمة أن قرعة الحج، وبالنظر لما شهدته بلادنا جراء كورونا لم تجر لسنتين متتاليتين، وتسببت في وفاة الكثير، وكذلك الأزمة المالية التي ضربت عديد المواطنين، والتي حالت دون قدرتهم على أداء المناسك في تلك الفترة.

هل ستسعى مصالحكم بالتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة من أجل الرفع من الحصص المخصصة لكل ولاية أثناء موسم الحج.

وفي الأخير تقبلوا – سيدي– فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة للسيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد نائب الرئيس، رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

السيدة والسادة زملائي أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الطاهر غزيل، الفاضل، إذن، سؤالكم الشفوي المتعلق بإمكانية الرفع من الحصص المخصصة لكل ولاية أثناء موسم الحج مع الإشارة في نص السؤال ذاته إلى عدم إجراء قرعة الحج خلال سنتين متتاليتين جراء جائحة فيروس كورنا (كوفيد – 19) وأنتم على علم أن الحصة التي تستفيد منها كل دولة هي محددة من قبل منظمة التعاون الإسلامي، كما تسمى اليوم، كل سنة، بدءا من قرار تم اتخاذه على مستوى وزارة الخارجية في 1988 حيث حددت الحصة ذاتها بألف حاج عن كل مليون نسمة، حصتنا إلى غاية 2019 كانت بـ 36 ألف حاج، بطبيعة الحال وبعد التماس من السلطات العليا للبلاد ومن وزارة الخارجية تم رفع هذه الحصة في سنة 2020 لتبلغ 41300 حاج، إذن هذه الحصة ربما تبقى أقل مما نحتاجه، وفي هذا الشأن فقد التمست وزارة الشؤون الخارجية من السلطات العليا الرفع من هذه الحصة باعتبار أننا بلغنا 44 مليونا كأقل تقدير حسب الإحصائيات الموجودة بالأمم المتحدة، إذن، حتما لابد من رفع نسبة الحجاج، إلى غاية اليوم هناك التماس ولكن نحن ننتظر ـ إن شاء الله ـ الرد وكل ما تم الرد في هذا الشأن، بطبيعة الحال، الولاية ستستفيد، مثلا في سنة 2019 عندما تم رفع الحصة من 36000 إلى 41300 حاج كنا استفدنا بـ 5300 دفتر زائد، إذن، تم توزيعها على مستوى كل الولايات وسيكون الأمر هكذا إن شاء الله، إذا تم رفع هذه الحصة.

أكيد هذه هي الإجابة لسؤالكم الشفوي، أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد الطاهر غزيل هل يريد التعقيب على جواب الوزير فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: السلام عليكم.

السيد الوزير المحترم، إن شاء الله، هذه الابتسامة التي نراها على وجهك، كل المواطنين الذين هم بصدد مشاهدتنا

«إن شاء الله» يكون لهم رد على سؤالي هذا الذي انتظره بحرقة كل مواطني الجزائر.

أولا، سيدي الوزير – استخلاف الحاج في حالة وفاته من طرف الأصول إلى الفروع كانت في الأعوام السابقة مسموحة لكن حاليا ممنوعة من الاستخلاف، الآن إذا كان مواطن مسكينا في تمنراست أو في عين ڤزام أو في تندوف إذا كان ممكنا هذه القرعة أقرتها الدولة للمواطنين، إذا كنا نغير للحاج أو لا نفعل شيئا له ونتركه المسكين في عناء السفر من تلك الأماكن لكي يأتي إلى الجزائر لأن كل الجوازات تأتي إلى الجزائر ولا يظهر شيء، على الأقل، سيدي الوزير المحترم، نحن لدينا ولاتنا هم رؤساء حكومات في ولاياتهم، على الأقل، نعطي لولاتنا حقا أو شيئا ما، هناك أمر لدي في غرداية اليوم وأمس فتاتان توفي والدهما وتمنيتا أن تذهبا إلى الحج، ذهبتا إلى الوالي لكنهما لم تجدا أي صدى لأن جواز السفر بعد وفاة الأب يعاد إلى وزارة الداخلية، وأرادت بناته أن يحججن له والله نحن نتأسف – كأعضاء مجلس الأمة وكنواب في المجلس الشعبي الوطني – لم نستطع أن نفعل شيئا، لا أدري.. على الأقل، «كوطات» الولايات تبقى في الولايات.

سيدي الوزير،

التنازل من الأصول إلى الفروع إلى الحواشي أصبح ممنوعا، وإذا توفي الحاج، أو أصبح لايستطيع الذهاب، يتم الأخذ من القائمة الاحتياطية ولكن عند انتهاء القائمة الاحتياطية أين تذهب دفاتر الحج؟ الحمد لله، دولتنا وضعت لنا عقوبات رادعة عما حققته خلال 30 سنة، ونحن نرى هذا ولكن أتمنى من الناس الذين يعملون في جوازات السفر للمواطنين البسطاء ويتاجرون في هذه الجوازات أن تعاقبهم الدولة بنص قانون وأتمنى أن يعاقبوا.

سيدي الوزير المحترم،

حتى نحن في مجلس الأمة وفي البرلمان، نحن من الشعب وجوازات السفر التي يعطوننا إياها (اثنان) ليست كافية، على الأقل، 5 جوازات سفر حتى نستطيع المساعدة أو المعاونة، أنا أتمنى السيد الوزير المحترم، أن تبقى الجوازات في الولاية، أرجوك، أرجوك، أرجوك... هذه صرخة من 58 ولاية، جوازات السفر اتركوها في الولايات، دعوا الولاة هم الذين يتحكمون، والسلام عليكم، السيد الوزير المحترم.

.. «**تصفيق**»..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: السيد عضو مجلس الأمة المحترم، كما تعلم هناك بعض الضوابط ويجب علينا احترام القواعد، ولكل ولاية حصتها وهناك قرعة حتى وإن كان في السنتين الأخيرتين لم تكن هناك قرعة باعتبار أنه كانت هناك ظروف خاصة استثنائية بينما كانت ترتيبات أخرى أين تم العمل بها، أظن أن انشغالكم هو عندما يكون هناك، مثلا، وفاة أو أمر ما يحول دون ذهاب الحاج إلى الحج من هنا لاستخلاف أحد من الأصول أو الفروع وهذا هو المعمول به عندما يكون التبرير موافقا، مثلا: شخص دخل في القرعة حاول الذهاب للحج ووافته المنية، من الطبيعي أن يتمنى أحد أن يحج مكانه، وهناك دراسات حالة بحالة إنما هناك قاعدة على مستوى القطر الوطني التي تقضي بأن تكون عملية الاستخلاف وفقا لتعليمة من السيد الوزير الأول التي أسداها في شهر ماي 2023 والتي تم توجيهها إلى السادة الولاة الملزمين بتطبيقها، ويُلزم أخذها بعين الاعتبار، إنما الولاة كما سبق لكم وأن قلتم ممكن يبقى لديهم بعض المجال لدراسة الوضع الخاص الذي يميز ما بين وضعية وأخرى، إذا تتبعنا هذه القاعدة بصفة «كما تريد أنت» لتلك العائلة فقط، ممكن تخلق بعض المشاكل، إنما هذا كله مرتب وهناك تعليمات ملزمة لكل المتدخلين في هذه العملية لهذا الشأن فلاداعي للتطرق إلى فحوى هذه التعليمة، نحن نحاول أن نسير هذا الملف الحساس بكيفية ترضي الجميع وأحيانا كانت هناك حالات مثل هذه أين اضطررنا إلى السماح للوالي، أمام حساسية هذا الطلب، ونطلب منه أن يعطيها له وكأنما كوطة إضافية إنما يجب أن تكون هناك دراسة حالة بحالة وعلى حسب الأوضاع، نحن نتصرف وإن شاء الله، «ما يكون غير الخير»، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير المحترم، على مرورك الكريم بمجلسنا هذا؛ وأنتقل إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع السكن والعمران والمدينة، والكلمة للسيد كمال خليفاتي، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم.

سؤالي إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تقاس المجتمعات في تطورها وتاريخها من خلال مدنها وعمرانها فالعمران هو المرآة العاكسة للمجتمع وثقافته وتمدنه.

إن مجتمعاتنا ومدننا، للأسف، تعرف نموا عمرانيا فوضويا وعشوائيا ـ إن صح التعبير ـ ليس لانعدام رخص البناء وإنما لافتقار هذا الأخير للتخطيط والجمالية والرونق، فالزائر لمدننا يرى بناءات شاهقة وأعمدة إسمنتية صاعدة وجدرانا عالية حمراء غير مكتملة شوهت المحيط وأخلت بقواعد العمران والمدن والمرافق.

سؤالي هو:

ماهي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لمعالجة هذه الظواهر والحد منها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد خليفاتي؛ والكلمة إلى السيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل إجابتي يسعدني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم كمال خليفاتي، أن أخصكم بالشكر على اهتمامكم بشؤون القطاع من خلال السؤال الذي تقدمتم به والمتعلق بظاهرة البنايات غير المكتملة التي شوهت وجه مدننا والمجهودات المبذولة من طرف قطاعنا الوزاري في هذا الشأن وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما أن إنتاج فضاء معماري وعمراني متناسق ومنسجم مع محيطه يتطلب تعاون وتماسك جهود كل الفاعلين في هذا المجال، ومن هذا المنطلق، بادر قطاعي الوزاري باقتراح عدة مقاربات تهدف إلى وضع حد لفوضى العمران وظاهرة البنايات غير المكتملة ومن هذه المبادرات نذكر القانون رقم 08 – 15 المؤرخ في 2008/07/20 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها الساري المفعول يعني القانون 08 – 15 الذي توبع بعدة تسهيلات تم إدراجها بموجب تعليمات وزارية مشتركة لاسيما التعليمة رقم 2 المؤرخة في 21 فيفري 2016 المحددة لكيفية معالجة أشغال إتمام الغلاف الخارجي للبنايات المعنية بالمطابقة، و/أو للإتمام والتي تمكن كل شخص مالك لبناية غير منتهية من القيام بأشغال إتمام الواجهة، دون الحصول المسبق على رخصة البناء، حيث يعتبر هذا الإجراء من أهم التسهيلات التي اقترحها القطاع، وذلك نظرا لأهميته في ترقية الإطار المبني.

أما بخصوص محاربة البنايات الفوضوية وتطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 – 55 المؤرخ في 30 جانفي 2006 الذي يحدد شروط وكيفيات تعيين الأعوان المؤهلين للبحث عن المخالفات التشريعية والتنظيم في مجال التهيئة والتعمير ومعاينتها وكذا إجراءات المراقبة فقد تم إصدار 1649 بطاقة تكليف مهني لفائدة مفتشي التعمير والأعوان المؤهلين التابعين لمصالحنا المركزية منها 400 بطاقة أصدرت خلال سنة 2023 حيث يقوم هؤلاء الأعوان وبصفة مستمرة بالبحث والتفتيش عن المخالفات في مجال التهيئة والتعمير كما قاموا خلال سنة 2023 بتحرير 20919 محضر مخالفة، وتوجيهها إلى المصالح المختصة وفي السياق نفسه وحرصا منا على مضاعفة الجهود للتصدي لهذه الظاهرة وتحسين المظهر الجمالي للإطار المبنى أصدر القطاع قرارا وزاريا رقم 2 بتاريخ 3 جويلية 2022 والصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 5 سبتمبر 2022 يحدد تشكيل لجان مراقبة عقود التعمير المنشأة على مستوى البلديات والولايات حيث تتولى التحقيق

حول مدى مطابقة عقود التعمير المسلمة للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كما يمكنهم القيام بخرجات ميدانية إذا اقتضى الأمر، وتنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى إرساء طابع عمراني يتماشى مع مظاهر الحداثة وانطلاقا من مبدإ تضافر الجهود، يهدف قانون التعمير الذي هو في طور الإعداد إلى عدم آلية المكافحة المكرسة بموجب القانون رقم 23 – 18 المؤرخ في 2023/11/28 المتعلق بحماية أراضي الدولة والحفاظ عليها، حيث عمل هذا الأخير على إرساء مرجع قانون لشرطة العمران التي تلعب دورا محوريا في مكافحة هذه الظاهرة، إذ من بين من يتمتعون بصفة الضبطية القانونية نجد ضباط وأعوان شرطة العمران الذين يجدون أساسهم القانوني بموجب نص المادة 11 الواردة في القانون السالف الذكر، حيث يخول لهم هذا القانون صلاحية معاينة البنايات والهياكل العمرانية بعدم انتشار ظاهرة البنايات الفوضوية وبشكل فيه تعد صارخ عن قانون التهيئة والتعمير، ومن جهة أخرى أحصت مصالحي في مجال أدوات التهيئة والتعمير 114 دراسة منتهية لمخططات التوجيه للتهيئة والتعمير (Les pos) ويضاف إليها 781 دراسة منتهية لمخططات (PDAU)شغل الأراضي؛ ولاستدراك الوضعية الحالية للمدن الجزائرية، يعكف القطاع الوزاري على إعداد قانون التعمير الجديد الذي يهدف إلى اقتراح وتجسيد مقاربة حديثة ومستدامة تستجيب لرؤية السلطات العليا ولتطلعات المواطن الجزائري لاسيما فيما يتعلق بالتكفل الجيد بالوضع الحالي لمختلف الأنسجة العمرانية وإرساء نمط معماري وعمراني راقٍ، وعلاوة على ذلك وبغرض تجسيد نمط عمراني متناسق يستمد روحه من التراث العمراني والمعماري الجزائري عمد القطاع الوزاري إلى إصدار المرسوم التنفيذي رقم 23 – 401 المؤرخ في 9 نوفمبر 2023 الذي يحدد كيفية إعداد دفاتر التعليمات المعمارية الخاصة التي ستشكل مرجعا عمرانيا ومعماريا للسلطات المختصة بتسليم عقود التعمير.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للزميل كمال خليفاتي، إن أراد تعقيبا على رد السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا للسيد الرئيس، أولا، نشكرك السيد الوزير على كل هذه التوضيحات والشروحات ونستبشر خيرا بقانون التعمير الذي قلتم إنه سوف يكون «إن شاء الله» محل دراسة، هذا كله يصب في مصلحة الجزائر وفي شكل الجزائر وجمالية العمران الجزائري، إذن نحن لدينا، السيد الوزير..، توجد قوانين لكن أظن أن المشكل هو في كيفية تطبيق القوانين والصرامة في تطبيقها، القوانين موجودة «الحمد لله» مثلا قانون الاعتداء على أراضي الدولة، قانون 08-15 قانون... لكن نرى أنه لا توجد صرامة في التطبيق من طرف مصالحكم السيد الوزير، هذا أولا وكذلك بالنسبة للقانون 08-15 لدي ملاحظة نحن في كل مرة نمدد في القانون، نمدد في المدة الزمنية للقانون لكن لم نر في مضمون القانون، يرجى إعادة النظر في مضمون القانون، وإدراج مواد تساعد في القضاء على هذه الظاهرة، ظاهرة البناءات الفوضوية والشكل الجمالي للعمران، في بعض المناطق نرى فيلات ما شاء الله، لكن كلها بالآجر في الخارج، شكلها الخارجي «آجر» أنا كنت في خرجة استعلامية أول أمس في ولاية غليزان مع لجنة التجهيز كنا في الولاية، تطل من مبنى الولاية فترى الحي كله أحمر، كله «آجر» بنايات كاملة كبيرة «ماشاء الله» لكنها غير مكتملة وهذا ما شوه جمالية المدينة والطابع العمراني للمدن، شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد كمال خليفاتي؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد العضو، والله أتفق معك أنّ الترسانة القانونية موجودة في الأمور التي تكلمت عنها، لهذا في قانون التعمير الجديد، ارتأينا أن نضيف إضافة والمشرع الجزائري أعطى (l'ancrage juridique) لشرطة العمران التي كانت غير موجودة والتي سوف نرسخها في قانون التعمير الجديد، أن تكون شرطة التعمير هي التي ستحرص على تطبيق هذه القوانين، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد سمير زوبيري ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد سمير زوبيري: شكرا، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد أحمد خرشي رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

إطارات المجلس،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير،

لقد تم إحصاء 263 موقعا عبر بلديات ولاية البويرة معنية بالاحتياجات الضرورية لأشغال التحسين والتهيئة الحضرية وهذه المواقع تم اقتراح تسجيلها في إطار برنامج التجهيز للسنة المالية 2024 بمبلغ 6 ملايير دينار جزائري.

وتعاني ولاية البويرة من ندرة العقار الخاص بتوطين مختلف البرامج السكنية والمرافق العمومية، خاصة بعد تطبيق التعليمات المتعلقة بالحفاظ على العقار الفلاحي ونظرا لتوجه وزارتكم إلى إنشاء أقطاب سكنية لا تقل مساحتها عن عشرين هكتارا، طلبنا من سيادتكم التدخل من أجل السماح بإجراء اقتطاع الأراضي الفلاحية ذات المردودية الضعيفة من أجل تجنب حرمان مواطني وسكان ولاية البويرة من الاستفادة من مختلف البرامج السكنية وكذا المرافق العمومية.

سؤالي هو:

– ما هي التدابير المتخذة، سيدي الوزير المحترم، لتفادي التوجه إلى اقتطاع الأراضي الفلاحية ذات المردودية الضعيفة وكذا تجسيد وتلبية الاحتياجات الضرورية لأشغال التحسين والتهيئة الحضرية؟

شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سمير زوبيري؛ الكلمة مجددا للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على سؤاله، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل ـ مشكورا ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم، سمير زوبيري، بطرح سؤاله والذي تطرق بموجبه إلى مسألة تلبية احتياجات بلديات ولاية البويرة من عملية التحسين الحضري والتهيئة العمرانية وكذا عملية اقتطاع الأراضي ذات المردودية الضعيفة، وعليه يشرفني أن أفيدكم علما أن الولاية قد استفادت برسم البرنامج المركزي للفترة الممتدة ما بين 2021 و2024 بعنوان «التحسين الحضري» من غلاف مالي قدره 900 مليون دج قصد التكفل بعملية التهيئة الحضرية عبر مختلف بلديات الولاية بما فيها عملية تهيئة مناطق الظل حيث سُجلت 200 مليون دينار جزائري بعنوان سنة 2021 وتم استهلاكها في السنة نفسها و100 مليون دينار جزائري برسم سنة 2023 أين تم استهلاك مجمل المبلغ المسجل، وهو الشيء الذي مكن من التكفل بتهيئة عديد من الأحياء السكنية بالإضافة إلى ذلك وبرسم قانون المالية لسنة 2024 فإنه ضمن 20 مليار دينار جزائري استفاد منها قطاع السكن والعمران والمدينة تم تبليغ الولاية بغلاف مالي قدره 600 مليون دينار جزائري وهذا من أجل التكفل بتهيئة العديد من الأحياء، حيث إجراءات توطيد العمليات جارية.

وفيما يتعلق بالانشغال المطروح حول عملية اقتطاع الأراضي الفلاحية، تجدر الإشارة أن الولاية تتوفر على أوعية عقارية منبثقة من أدوات التعمير المسجلة من طرف مصالحنا تقدر مساحتها بنحو 119 هكتارا، يعني 119 هكتارا، حاليا موجودة ولديها أدوات التعمير الخاصة بها وموافق عليها من طرف السلطات عبر مختلف بلديات الولاية وكمثال على ذلك الوعاء العقاري المهيأ والمتواجد على مستوى الولاية والذي سيستقبل أول مشروع سكني لعدل «3» حيث تبلغ سعته 15 هكتارا، من شأنها أن تستوعب ما يقارب 2000 وحدة سكنية كمرحلة أولى، يعني دعني أقول لك من هذا المنبر إنه في عملية

استباقية على المستوى الوطني تم تحديد الأوعية العقارية الخاصة للانطلاق في مشروع عدل «3» ومن ضمنها ولاية البويرة، الآن تقريبا 15 هكتارا هي جاهزة وفيها أدوات التعمير ومهيأة لاستقبال المشاريع، كما يتواجد ما مجمله 24 مخطط شغل الأراضي (Pos) ومخططا توجيه للتهيئة والتعمير تنتظر المصادقة على مستوى الجماعات المحلية وهو العامل الذي من شأنه أن يسمح بخلق نسيج عمراني متجانس ومتكامل.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير؛ وأسأل السيد سمير زوبيري هل يريد التعقيب على جوابه؟ فليتفضل مشكورا.

السيد سمير زوبيري: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد الوزير المحترم على إجابتكم على سؤالنا وبدوري أغتنم هذه الفرصة لأشكركم أيضا على قراراتكم الشجاعة والفورية لحلحلة مشاكل القطاع على مستوى ولاية البويرة المجاهدة عند زيارتكم لنا أو للولاية، لكن وبالرغم من المساعي والمجهودات التي يبذلها السيد والي الولاية عبد الكريم لعموري، بمعية رئيس المجلس الشعبي الولائي السيد كمال بوستة، لأجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل نقص العقار ومحاولة استغلال كل الجيوب العقارية المتوفرة تبقى عديد من البلديات تعاني فقرا مدقعا لأن الأرض تعتبر ثروة من الثروات للأراضي التي تجسد فيها المرافق العمومية والبرامج السكنية في مختلف بلديات الولاية خاصة وأن السيد رئيس الجمهورية أصر على مواصلة إنجاز المشاريع السكنية أو العمومية بمختلف صيغها لكي لا نحرم من هاته البرامج، وحقيقة، كذلك السيد الوزير، قد استفادت الولاية من برامج أشغال التحسين والتهيئة الحضرية وأظن أنه بالتقريب ما يعادل 10 ٪ من احتياجات الولاية ونأمل أن تكون ـ مستقبلا ـ برامج أخرى مماثلة، إن شاء الله، أذكر لكم ـ سيدي الوزير ـ على سبيل المثال لا الحصر البلديات التي تعاني حرمانا أو ليس حرمانا، أقول يعني فقرا مدقعا في العقار، إذن نبدأ من بلدية البويرة، بلدية الأخضرية، بلدية بودربالة، بلدية حيزر، بلدية تاغزوت، بلدية العجيبة، بلدية أغبالو، بلدية آث منصور، بلدية عين الحجر، بلدية سوق الخميس، بلدية الخبوزية، بلدية بوكرام، بلدية الحجرة الزرقاء، بلدية عين الترك، بلدية سور الغزلان، بلدية الرورواة وبلدية عين بسام، هاته الأخيرة التي قامت بإجراءات الاقتطاع منذ سنة 1997 وأظن أنهم وضعوا ملفا، يعني، بلدية عين بسام، قامت بالإجراءات وأنجزت ملفا لأجل الاقتطاع..، لكن إلى يومنا هذا لم يستفيدوا من اقتطاع الأراضي أو الأراضي ذات المردودية الضعيفة، نأمل ـ إن شاء الله ـ سيدي الوزير أن تكون لمصالحكم خرجات أو إعادة النظر في مخططات التعمير، على الأقل، لاستخراج بعض الجيوب التي تكون في متناول هاته البلديات ولتستفيد من البرامج السكنية بمختلف صيغها أو المرافق العمومية التي تنعدم في بعض البلديات التي ذكرت، وهناك بلديات لم أستطع ذكرها وكان تواصلي مع السادة رؤساء البلديات الذين أكدوا انعدام العقار على مستوى هاته البلديات، شكرا لكم سيدي الوزير، بارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سمير زوبيري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد ذلك.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد نائب الرئيس، فيما يخص التهيئة العمرانية دعني أقول إنه قبل عام 2021، في قوانين المالية، لم تكن تبرمج مبالغ مالية للتهيئة العمرانية، يعني بداية من قانون المالية لسنة 2021 تحصلنا على المبالغ وتم توزيعها على الولايات بطلبات السادة الولاة وكانت المرحلة الأخيرة أن أعطينا أهمية أو أولوية للولايات الناشئة لكي نمكن هذه الولايات من أن تلتحق بركب الولايات الموجودة وهذا هو الشيء الذي.. أو هذه هي الفلسفة التي سرنا عليها في توزيع المبالغ المالية فيما يخص التهيئة العمرانية، وفي سنة 2023 تحصلت ولاية البويرة على 600 مليون دينار جزائري والإجراءات تسير للانطلاق في الأشغال، هذا لا يمنع أنه في قوانين المالية للسنوات القادمة «إن شاء الله» ستمنح مبالغ مالية أخرى حسب الاحتياجات وحسب استهلاك هذه المبالغ المالية التي هي في الولايات.

فيما يخص العقار، العمل الذي قمنا به عمل منهجي وعمل علمي أنه.. يعني العقار الفلاحي لديه أهمية لا

ننسى ذلك ولهذا توجهنا كمرحلة أولى لكل العقار الموجود في ولاية البويرة المتحصل على أدوات التعمير، والتابع.. يعني (De nature juridique domaniale) ذات طبيعة قانونية ليس فيه إشكاليات (La distraction) وحاليا في ولاية البويرة لدينا خزان للأراضي الصالحة للبناء، تقريبا 119 هكتارا، يعني كافية لكي ننطلق في أي برنامج وتكون هناك التجهيزات، فيما يخص البلديات التي قمت بذكرها ليس بشرط أن نقوم ببناء السكنات، البرامج السكنية فيها عدة أنماط من السكنات، والبناء الريفي يستطيع أن يكون حلا لهذه البلديات التي تعاني شح العقار، الحلول موجودة العقار حاليا في البويرة لا نراه كشيء سيمنع الانطلاق في البرامج التي برمجناها في الولاية، على الأقل، في سنة 2024 لأن هذا العقار الذي تحصلنا عليه وهو 119 هكتارا في الولاية تم العمل عليه، منذ 6 أشهر ونحن نعمل عليه، منذ جوان 2023 لنبلغ البرامج السكنية للولاية ولا يكون هناك عائق في العقار، وعلى الأقل، برنامج 2024 ولا يعيقه عائق، وأنا كنت قد أعطيت أرقاما، تقريبا 12 ودراسة هي الآن قيد الدراسة (C'est des POS et des PDAU) يعني نطلب من السلطات المحلية على مستوى الولاية التسريع في إجراء المصادقة على هذه المخططات لكي نتقدم إن وجب القيام بعملية (La distraction) سنقوم بها.

شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع النقل والكلمة للسيد حبيب دواقي ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد حبيب دواقي: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام.

السلام عليكم.

سيدي الوزير المحترم،

تعتبر المصاعد الهوائية ذات أهمية قصوى في تسهيل عملية نقل وتنقل المواطنين، بالنظر لمردوديتها الاقتصادية والبيئية، ودورها في تخفيف الضغط المروري الذي تعاني منه المدن الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة، تلمسان وغيرها من المدن، لاسيما في المناطق ذات التضاريس الوعرة، ولكنه، وللأسف، فإن هذا النوع من وسائل النقل يعاني من أعطال متكررة كما هو الحال للمصعد الهوائي الرابط بين واد قريش وبوزريعة بالجزائر العاصمة الذي هو خارج الخدمة منذ أكثر من سنتين، كما أن كثرة الأعطال التي عرفتها وتعرفها بعض محطات النقل الهوائي ولفترات طويلة ومتكررة على مستوى عديد من المدن أفقد هذه الوسائل الهوائية أهميتها، ولم تعد عاملا من عوامل تحسين النقل للمدن وفك الاختناق المروري بها.

أسئلتي، السيد وزير النقل المحترم، هي كالتالي:

ماهي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها مصالحكم الوزارية لإصلاح الأعطاب التي يعرفها المصعد الهوائي الرابط بين واد قريش وبوزريعة بالجزائر العاصمة، المتوقف حاليا عن الخدمة؟

ماهي وضعية النقل بواسطة المصاعد الهوائية على مستوى الوطن عموما وعلى مستوى ولاية الجزائر العاصمة على وجه الخصوص؟

وما هو تقييمكم لهذا النوع من وسائل النقل من حيث الإنجازات، التحديث، الصيانة والآفاق المستقبلية؟

وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حبيب دواقي؛ الكلمة للسيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر زميلي عضو مجلس الأمة المحترم، السيد حبيب دواقي، على اهتمامه بقطاعي من خلال طرحه هذا السؤال الذي يتمحور حول وضعية نمط النقل بالمصاعد الهوائية على المستوى الوطني عموما وفي ولاية الجزائر خصوصا، وتقييم هذا النمط من النقل من حيث الإنجاز والتحديث والصيانة والآفاق وكذا تحديد الإجراءات المتخذة لتذليل العقبات التي تعترض هذا النوع من وسائل النقل وتطويره في بلادنا.

على المستوى الوطني فإن بلادنا تتوفر على 13 خطا للنقل بالكوابل موزعة على 8 مدن، حيث تتوفر الجزائر العاصمة على 6 خطوط وخط واحد لكل من البليدة، قسنطينة، عنابة، تلمسان، سكيكدة، وهران وأخيرا تيزي وزو.

تجدر الإشارة أن مؤسسة النقل الجزائرية عن طريق الكوابل والمصاعد الهوائية (ETAC) قد سجلت حركة للركاب خلال 2023 تقدر بـ 8 ملايين و400 ألف راكب موزعة على النحو التالي: بالنسبة للجزائر العاصمة سجلنا حركة خلال سنة 2023 مقدرة بمليونين و400 ألف راكب خلال هذه السنة موزعة على تيليفريك مقام الشهيد بمليون ونصف، تيليفريك قصر الثقافة ـ وهو الآن معطّل ـ يقدر بمئة وأربعة عشر ألف راكب، المصعد الهوائي باب الواد، 800 راكب بالنسبة لكل من تيليفريك واد قريش، المدنية والسيدة الإفريقية تم توقيفها عن العمل لأسباب تقنية تتعلق بسلامة الركاب، حيث تم برمجة عملية الصيانة الكبرى لهذه المنشآت.

أما بالنسبة للإحصائيات والتي تخص المدن الأخرى فهي كالتالي: نحو 6 ملايين راكب مقسمة على كل من:

- المصعد الهوائي تيزي وزو بمعدل 3 ملايين و700 ألف،
- المصعد الهوائي لتلمسان بمعدل مليون وثلاثة عشر ألف راكب،
- تلفريك البليدة بمعدل مليونين وستة مئة ألف وهو معطّل،
- وتلفريك وهران، بمعدل ثمانمئة وخمسة آلاف راكب.

أما فيما يخص المصاعد الهوائية قسنطينة، عنابة، سكيكدة تم توقيفهم عن الخدمة لأسباب كذلك تقنية تتعلق بالحفاظ على سلامة الركاب، حيث تم برمجة عملية صيانة كبرى لهذه المصاعد في إطار تطوير هذا النوع من وسائل النقل، قامت دائرتنا الوزارية بإعطاء الأولوية للصيانة والتحديث التكنولوجي للمصاعد الهوائية المستغلة حاليا من خلال تسجيل عمليات استثمارية على عاتق ميزانية الدولة وكذا تخصيص مبالغ مالية على عاتق المؤسسات المكلفة باستغلال هذا النمط من وسائل النقل.

الإجراءات المتخذة لتذليل العقبات التي تعترض هذا النمط من النقل وتطويره في بلادنا، منذ سبتمبر 2023 تم تنفيذ سياسة التواصل بين كل الفاعلين ولغاية الآن سمح هذا النظام بنشر خطة سريعة لتصحيح التحديات المالية والتعاقدية حيث تعتزم دائرتي الوزارية بعث ديناميكية جديدة في مجال النقل عبر الكوابل، وذلك من خلال تسريع وتيرة الأشغال الخاصة بإعادة تأهيل وصيانة عدد من المنشآت في مختلف الولايات عبر التراب الوطني قصد التكفل الأمثل بتنقلات المواطنين وتخفيف الضغط المروري الذي تشهده كبرى ولايات الوطن، وعبر هذه الاستراتيجية يعمل قطاعنا على جعل سنة 2024 سنة للنقل عبر الكوابل بامتياز، نظرا لما توفره هذه الوسيلة العصرية من نجاعة خاصة في الأحياء ذات التضاريس الصعبة، فهي تساهم في فك الخناق ونقل الأشخاص من جهة ومن جهة أخرى تلعب دورا هاما في ترقية الجانب السياحي والجمالي للمدن.

بالنسبة لمدينة الجزائر – إن شاء الله – سوف تخرج إلى الميدان وسترى بأعينك أن الأمور أو الأشغال التي تخص إعادة تأهيل، كل ما ذكرته في كلامك وفي عرضك فيما يخص مواقع هذا التيليفريك سوف ـ إن شاء الله ـ تجد مؤسسات هي في الميدان تقوم بإعادة التأهيل وحسب الأجل، يكون الإنتهاء من بعضها في نهاية السنة وبعضها الآخر في بداية السنة القادمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للبروفيسور حبيب دواقي إن أراد التعقيب على كلمة الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد حبيب دواقي: شكرا للسيد الوزير على إجابتكم وتوضيحاتكم، كما آمل أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض هذا النوع من وسائل النقل وتطويره في بلادنا، شكرا للسيد الوزير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد العضو، ولكن أطمئنك، كما قلت لك في الأيام المقبلة إن شاء الله، سنخرج أنا وأنت في الميدان وسترى بأعينك المؤسسات في الميدان ـ إن شاء الله ـ في هذا النمط من وسائل النقل، طريقة التمويل فيما يخص الإنجازات الجديدة، فيما يخص كل ما هو قاعدي يمول من طرف الدولة وكل ما هو صيانة، وإعادة التأهيل يمول عن طريق قرض مؤقت يقع على عاتق مؤسسة التسيير، وبالتالي اتخذنا كل الإجراءات سواء من ناحية التمويل أو غيره حتى نتمكن من تأهيل كل مصاعدنا.

هناك بعض المواقع الموجودة في بعض الولايات، الدراسة تفرض علينا أن نجدد تقنية أو نوعية وسيلة النقل هذه ونحتاج إلى تغيير هذا النظام «إن شاء الله» وسنأخذه على عاتقنا حتى نخفف العبء على كاهل مواطنينا عند التنقل، وخاصة في هذه الولايات التي تعرف اكتظاظا ونوعا من الزحام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد روماني لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،
سيدتي وزيرة العلاقات مع البرلمان،
سيدي وزير الصحة،
سيدي وزير النقل،
الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
أحييكم بتحية الإسلام وتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد؛

يشرفني أن أتوجه إلى السيد الوزير المحترم، وزير النقل بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد منحت للوكالات السياحية في الشمال رخص للاستفادة من التخفيضات في تسعيرة تذاكر السفر للوفود المتنقلة من الشمال إلى الجنوب، حسب توصيات السيد رئيس الجمهورية، وحرمت منها الوكالات السياحية الموجودة بالجنوب، بالنسبة نفسها.

وسؤالنا الموجه لسيادتكم المحترمة هو على النحو التالي:

ماهي الموانع التي تحول دون استفادة الوكالات السياحية للجنوب على غرار نظرائهم في الشمال بخصوص الرخص التي منحت للاستفادة من التخفيضات في تذاكر النقل للوفود السياحية المتنقلة من الشمال إلى الجنوب؟

وفي الأخير تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد روماني؛ الكلمة مجددا للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، الشكر موصول لعضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمد روماني، على طرحه للسؤال الشفوي الذي يتمحور أساسا حول سياسة منح التخفيضات من الشمال إلى الجنوب لفائدة الوكالات السياحية.

في البداية أوجه عنايتكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن سياسة التخفيضات المقدمة للوكالات السياحية المتوجهة نحو جنوبنا الكبير هي مبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي بين الجنوب والشمال وكذا تعزيز النمو الشامل للسياحة في البلاد من خلال تشجيع مزيد من الزوار على اكتشاف الصحراء والكنوز الثقافية في الجنوب، وتشجيع مختلف الأنشطة التجارية المرتبطة بها من فنادق ووسائل نقل ومطاعم وحرف يدوية، الهدف منها تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل في هذه القطاعات الحيوية، في هذا الإطار، يمثل عدد الوكالات السياحية الموجودة في الجنوب الجزائري 47 وكالة سياحية تتعامل مع شركة الخطوط الجوية الجزائرية أي ما يعادل 9 ٪ من مجموع الوكالات السياحية الوطنية برقم أعمال

يقدر ويضاهي 5 ٪ من إجمالي رقم الأعمال المتعامل به مع الشركة ذاتها، كما يجدر التنويه، سيدي العضو، إلى أن مجموع الطلبات المقدمة من طرف الوكالات السياحية في الجنوب وصل إلى 10 ٪ من مجمل الطلبات، حيث تعتبر جانت الوجهة الأكثر طلبا للتخفيض من قبل الوكالات السياحية والتي تمثل 31 ٪ من مجموع الطلبات تليها تيميمون وتمنراست بنسبة 10 ٪ لكل منهما، هذه الأرقام إن دلت على شيء فإنما تدل على استفادة جميع الوكالات السياحية بالوطن ـ دون استثناء ـ من التخفيضات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون في إطار ترقية السياحة الصحراوية في جنوبنا وشكرا سيدي العضو.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للسيد محمد روماني إن أراد التعقيب على ذلك.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الوزير على الرد، هو على كل حال، التعقيب يكون لكن بصفة موجزة لأنه لا نستطيع التعقيب على الفرع ونترك الأصل سيدي الوزير، خصوصا وأن السيد الوزير، على كل حال، منذ تنصيبك وإشرافك على القطاع فرحنا كونك تعرف المنطقة ولكونك عملت بها سابقا، وتعرف تيميمون وتعرف أدرار، الإشكال، سيدي الوزير، يخص الرحلات الجوية، السيد الوزير، طرحنا السؤال منذ عامين وقلنا إن المشكل هو أن المطار في كل مرة يترك أماكن، في كل مرة تأتي الطائرة تترك، على الأقل، 25 ـ 30 مقعدا تتركه، وصينا وأعطينا اقتراحات وأعطينا حلولا، خصوصا خلال الاحتفاء الأخير، يوم السبت الماضي، بالذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات الذين نهنئهم، من هذا المنبر، كل العمال الجزائريين وكل الشعب الجزائري، كلمة رئيس الجمهورية الذي أناب عنه السيد الوزير الأول، أعطت للمنطقة الدور الاستراتيجي الذي ستلعبه اليوم، وأصبحت ذات أقطاب متعددة، ذات قطب سياحي، ذات قطب فلاحي، وشركات بترولية، المرضى كلهم.. واليوم أصبح الطلب على السفر بواسطة الطائرة كثيرا، يعني شيئا كبيرا، لذلك، سيدي الوزير، أتمنى اليوم إذا كان المستثمر، وهذا إن أردنا فتح آفاق الاستثمار وجاء المستثمر أو السائح ولم يجد الطائرة، السائح أول شيء سيفشل!! لذلك أتمنى ـ سيدي الوزير ـ أن نخصص طائرات سواء في تيميمون أو الجنوب الكبير، كل الجنوب يعاني من هذا الإشكال، طائرات ذات حجم كبير، بالنسبة إلى تيميمون لو خصصنا 3 رحلات فقط في الأسبوع من طائرات كبيرة أفضل من (ATR) أنا والله، سيدي الوزير، لم أفهم؟ الخطوط الجوية تعمل بمقابل مادي يوميا وتترك أكثر المسافرين الذين تنقلهم في المطار يوميا، أنا أتيت البارحة، تركنا تقريبا من 25 إلى 30 مسافرا، ويوميا الحال نفسه، لذلك حبذا لو خصصنا طائرات «كبيرة» للقضاء على هذا المشكل؛ وإلا «الطاسيلي» تخصص رحلة أو اثنتين لولاية تيميمون، بالإضافة ـ سيدي الوزير ـ هذا رجاء أننا نفتح خطوطا نحو الشرق من إليزي أو سطيف أو غرداية، يوجد، سيدي الوزير، طائرة يوجد خط مخصص من أدرار إلى غرداية، يذهب فارغا، فلم لا يقوم بالتوقف؟ يأتي من أدرار ويتوقف في تيميمون وينقلهم، كذلك سيدي الوزير، نضيف خطا آخر لوهران، لأنه اليوم كل موظفي الولاية الفتية، الموظفون، المسؤولون الذين يعملون فيها، تقريبا كلهم من الغرب الجزائري، يعني مثلا سلك الشرطة لما تعطيه رخصة 7 أيام أو يومين يريد الذهاب في الطائرة ولا يستطيع (تخصم له من أيام الرخصة) بالإضافة ـ سيدي الوزير ـ نتمنى تنصيب الوحدة الولائية للمؤسسة الوطنية للنقل الحضري وشبه الحضري في ظل وجود المرسوم وتزويدها بالحافلات الموعود بها سابقا.

ونتمنى – سيدي الوزير – التوفيق إن شاء الله وأعانك الله في المهام وأعان الجميع وبارك الله فيكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد روماني؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد ذلك.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، أعتقد أن الأسئلة الواردة إلي من سائر الأعضاء خاصة، في ميدان وفي موضوع النقل الجوي تتلخص في ثلاث نقاط.

الأولى: تعزيز الخطوط في كل الولايات خاصة ولايات الجنوب وكذا الهضاب العليا.

النقطة الثانية: تخص تغيير التوقيت.

النقطة الثالثة: تغيير نوع الطائرة.

صدقني السيد العضو، أعتقد أن المشهد الحالي للقطاع وبعد التغييرات التي قمنا بها، الهدف منها هو إيجاد مسيرين يتمكنون من التحكم في هذا القطاع بمختلف وجهاته، وبالتالي نحن بصدد التحضير لمختلف طلبات الأعضاء ومختلف طلبات المواطنين ومختلف طلبات الأفراد الذين يستقلون هذا النوع من النقل، وإن شاء الله في الأيام والأشهر التي سوف تلي هذا الوقت سوف نعمل على تحسين أدائنا أولا؛ ثانيا لدينا استحقاقات نخص بالذكر منها، أولا، الحجاج وضيوف الرحمن، ثانيا المرحلة الصيفية وفي برمجة واستراتيجية الخطوط الجوية الجزائرية كما تعلم ويعلم الجميع بعد موافقة السيد رئيس الجمهورية فيما يخص اقتناء الطائرات في سنة 2025، سوف نتحصل على الطائرات الأولى، الخطوط الجوية الجزائرية أخذت مبادرة باستئجار طائرات تحسبا لموسم الحج وكذا موسم الصيف إن شاء الله، الإشكالية التي يجب عليكم.. أو نتقاسمها معكم فيما يخص توفير الطائرات المتاحة هو قضية الصيانة على مستوى الخطوط الجوية الجزائرية التي يعمل عمالها وإطاراتها على فعل المستحيل لنتمكن من احترام أحد معايير التقييم في الخطوط الجوية وهو احترام المواعيد.

ما ترى على مستوى المطارات من تأخيرات ناتجة عن تعطل على مستوى الطائرات، إن شاء الله، سنعمل جاهدين حتى نتمكن من الرجوع إلى ما عهدتموه من هذه الخطوط الجوية وسنجعل من هذا الملف «ملفنا» حتى نتمكن من الوصول إلى هدفنا.

أما الأمور الأخرى التي طرحتها ـ السيد العضو ـ فيما يخص الحافلات التي علينا أن نضعها في يد المؤسسة فهي سوف تكون عندكم ـ إن شاء الله ـ خلال هذه السنة سواء ولاية تيميمون أو غيرها من الولايات، كذلك نعمل جاهدين على تجديد هذه الحظيرة حتى نتمكن من أداء مهامنا في أحسن حال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى آخر سؤال بالنسبة لقطاع النقل والكلمة للسيد يوسف لعراب لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير النقل المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

السيد وزير الصحة المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السادة حضور هذا المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن عملية إنجاز وفتح الطريق السيار شرق – غرب بولاية الطارف يعد مكسبا محوريا للولاية، حيث سهل من تنقل سكانها بين مختلف ولايات الوطن، إلا أن نقص حافلات نقل المسافرين صعب من طريقة تنقل مواطنيها إلى ولاية الجزائر العاصمة، وعليه هناك مطالب من طرف سكان ولاية الطارف لإنشاء محطة لنقل المسافرين مخصصة لسيارات الأجرة للنقل الجماعي، علما سيدي الوزير، أن الأرضية مهيأة منذ 10 سنوات تقريبا.

سيدي، ما هي الإجراءات المتخذة من طرف مصالحكم لبرمجة إنشاء محطة مخصصة لسيارات الأجرة للنقل الجماعي والتي من شأنها رفع الغبن عن المواطنين ومساعدتهم في التنقل؟

والمطلب الثاني هو طلب خط مباشر لسيارات الأجرة من ولاية الطارف إلى ولاية الجزائر العاصمة.

شكرا للسيد الوزير،

تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ الكلمة مجددا للسيد وزير القطاع، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، أشكر السيد العضو المحترم السيد يوسف لعراب، على اهتمامه بقطاعي من خلال هذا السؤال الموجه إلي ومضمونه: ماهي الإجراءات المتخذة من طرف مصالحنا لبرمجة إنشاء محطة مخصصة لسيارات الأجرة للنقل الجماعي، والتي

من شأنها رفع الغبن عن المواطنين ومساعدتهم في التنقل؟ في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

يعد النقل بواسطة سيارات الأجرة من بين أهم أنماط النقل البري في الجزائر بسبب مرونة هذا النوع والاستجابة العالية التي يتصف بها لتلبية حاجات النقل من خلال الترابط السهل والسريع مابين مختلف المناطق الجغرافية، والتي تشكل صعوبة كبيرة بالنسبة لوسائل النقل الأخرى.

أولا: فيما يخص نقص حافلات نقل المسافرين على مستوى ولاية الطارف، أعلمكم سيدي بوجود خطوط للنقل العمومي للأشخاص عبر الطرقات على مسار الطارف ـ الجزائر العاصمة، مستغلة من طرف ثلاثة متعاملين يستغلون عشرة مواقيت موزعة كالآتي:

- الطارف – الجزائر العاصمة (4 مواقيت).
- بوحجار – الجزائر العاصمة (توقيتان).
- القالة – الجزائر العاصمة (3 مواقيت).
- الذرعان – الجزائر العاصمة (توقيت واحد).

ثانيا: فيما يتعلق بإنشاء محطة مخصصة لسيارات الأجرة للنقل الجماعي، أعتقد وأنت على علم بذلك السيد العضو، أن المصالح الولائية تخصص مساحة لوقوف سيارات الأجرة ما بين الولايات وبين البلديات مقابلة للمحطة البرية بالولاية، وفي هذا الخصوص تعمل مصالح مديرية النقل لولاية الطارف بالتنسيق مع السلطات المحلية لبلديات الطارف على تجهيز هذه المنشآت بالمرافق الضرورية، لاسيما الملاجئ والتجهيزات الأخرى والمرافق الأخرى.

وفي الأخير، أعلمكم أن مصالحنا ستعمل على دراسة إمكانية إنشاء محطة نقل للمسافرين مخصصة لسيارات الأجرة بالتنسيق مع السلطات الولائية لتخصيص وعاء عقاري مناسب لذلك، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للسيد يوسف لعراب، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد الوزير على عناصر الإجابة، بارك الله فيك على الترخيص الاستثنائي لفتح خطوط جديدة لنقل المسافرين بالحافلات والتي تربط العاصمة بالولايات الأربع وهي سوق أهراس، جيجل، سكيكدة، وقسنطينة، وهذا في الأسبوع الفارط فقط؛ في غضون ذلك هناك دعم للولاية بخمسة خطوط عن طريق سيارات الأجرة ربط المقرات بالدوائر وهي دائرة بوثلجة، دائرة القالة وبن مهيدي وعاصمة الولاية وبوحجار، والأكيد والأهم هو الخط المباشر لسيارات الأجرة من عاصمة ولاية الطارف إلى الجزائر العاصمة، وهو ما ينجر عليه حركية وحيوية ويسهل على المواطنين تنقلاتهم وربح الوقت دون المرور على الولايات المجاورة، خصوصا بعد فتح طريق شطر الطريق السيار وهناك إرسالية، السيد الوزير، يوم 2 جانفي 2024 من طرف السيد والي ولاية الطارف يطلب فيها عشرة خطوط سيارات أجرة، الطارف – الجزائر العاصمة، القالة – الجزائر العاصمة، الذرعان – الجزائر العاصمة، بوحجار – الجزائر العاصمة، إن شاء الله تؤخذ بعين الاعتبار وتحل لنا هذا الإشكال، بارك الله فيك السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد العضو، أظن بالنسبة لرؤيتي أن الطلبات المحلية للأعضاء والتي تخص التسيير المحلي، بالنسبة لي، ستجدونني مرافقا لكم، لأن بعض القرارات التي بإمكاني أن أتخذها متعلقة فيما يخص هذه النقطة بطبيعة العقار إذا كان تابعا للدولة، بإمكاني في قانون المالية القادم أن أسجل محطة، أما إذا كان العقار تابعا للبلدية فأعتقد أن الحل يبقى حلا محليا ولكن في كل ما طلبته ـ سيدي العضو ـ ستجدني، إن شاء الله، مرافقا لكم حتى تحلوا هذه المشاكل الموجودة على مستوى الطارف، وإن شاء الله وبإذنه سوف أكون سندا لكم، شكرا للسيد العضو.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على تفهمه لكل هذه الانشغالات؛ ننتقل إلى قطاع الصحة والكلمة للسيد براهيم أكادي لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد براهيم أكادي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيد وزير النقل،
السيد وزير الصحة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
الطاقم الوزاري،
أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
..**(كلام بالتارقية)**..

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم الموقرة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد جاء في خطاب السيد رئيس الجمهورية الأخير للأمة وعلى لسانه ذكر ولايتنا الحبيبة ولاية برج باجي مختار وتيمياوين، كنموذج للولايات الجديدة التي يولي لها اهتماما خاصا ونظرة شاملة في المقاربة الاجتماعية، إذ نرى – السيد وزير الصحة المحترم – أن ساكنة هذه الولاية تعرف نقصا كبيرا في المستشفيات، حيث إن هناك إقبالا كبيرا من المرضى الحوامل اللواتي لا يجدن رعاية وعناية في مصلحة التوليد لانعدام القابلات والمختصين في هذه المصلحة، علما أن هذه الولاية تحظى بنسبة سكنية كبيرة، حيث يفوق عدد سكانها 67 ألف نسمة.

السؤال المطروح: ماهي الإجراءات المتخذة من طرفكم لمعالجة إشكال انعدام القابلات ونقص الأطباء الأخصائيين للنساء والتوليد؟

وفي الختام تقبلوا منا ـ السيد الوزير المحترم ـ أسمى عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد براهيم أكادي؛ الكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،
زميلتي وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيدات والسادة الأعضاء،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام.

أشكر بادئ ذي بدء، السيد عضو مجلس الأمة، السيد براهيم أكادي على هذا السؤال لأنه سؤال يتركني أتكلم عن كل مجهودات الدولة لكل مستشفيات الجنوب، ربما السيد عضو مجلس الأمة يرى بأن هناك صعوبة في الالتحاق على مستوى مستشفى برج باجي مختار، بالخدمات خاصة ما تعلق بمصلحة النساء والتوليد، أود أن أذكر أخي عضو مجلس الأمة أنه مقارنة مع بعض الولايات فإن برج باجي مختار تحظى بأهمية بالغة، ولغة الأرقام تكشف ذلك في مصلحة التوليد، لأنكم تتكلمون عن مصلحة التوليد ببرج باجي مختار، هناك طبيبة أخصائية في أمراض التوليد والنساء وثمانية أطباء عامين لهم تخصص في طب التوليد والنساء، أربعة جراحين وأربعة أطباء مختصين في التخدير والإنعاش، وهذا الرقم لا نجده حتى في بعض ولايات الشمال، فأظن أنه من ناحية التغطية البشرية ولاية برج باجي مختار تحظى مقارنة مع عدد السكان بتغطية طبية مختصة لابأس بها.

النقطة الثانية، في تيمياوين هناك عيادة متعددة الخدمات فيها ثمانية أطباء عامين وفيها قابلات، فتحنا هذه السنة في أدرار بكل ولايات الجنوب مناصب للقابلات للتكوين، 600 منصب لكل مناطق الجنوب من بين عشرين منصبا، التي فتحناها لبرج باجي مختار التحق فقط ثلاثة من أبناء المنطقة، لكن يجب أن تعلم أن محاولة الدولة للتغطية السكانية تعتمد بالخصوص على الكثافة السكانية وعلى مدى انتشار المرض بالمنطقة، من هذه الناحية أطمئنك أن المسائل تم التكفل بها؛ هناك إجراء آخر، قامت الدولة مؤخرا بفتح استثناء للأطباء العامين في الجنوب لإمكانية الالتحاق بالمسابقة الوطنية للأطباء المختصين، وقد تم منذ 2019، إلى حد الآن تكوين 146 طبيبا مختصا ـ تقريبا ـ وكل سنة سيتخرج للجنوب أكثر من مئتين من المختصين، ماذا يعني أطباء من الجنوب؟ الأطباء العاملون بالجنوب والمتواجدون بالجنوب هم منحدرون من هذه الولايات، يتم تكوينهم كأخصائيين وبعد تخرجهم يتم تعيينهم في الولايات الأصلية بعقد لمدة ست سنوات، ونحن نعلم أن عقد الخدمة المدنية لا يتجاوز سنة؛ فبالست سنوات تحل مشكلة الجنوب نهائيا، وقد بدأنا في تعيين البعض ممن تخرجوا هذه السنة؛ النقطة الثانية التي جاءت أيضا في برنامج الحكومة هي الأقطاب الصحية، الأقطاب الصحية

تعني ماذا؟ تعني إنشاء مصلحة في الجنوب قائمة بذاتها وليست مرتبطة فقط بالمورد البشري، نعطي مثالا تيميمون، الوادي، جانت وغيرها من الولايات التي تم إنشاء أقطاب بالجنوب بها، معناه أن هناك مستشفى في الشمال له تجربة، لنأخذ مثلا طب النساء والتوليد يقوم بمرافقة إنشاء مصلحة في الجنوب لحد اليوم هي عبارة عن إرسال طبيب عندما ينهي الخدمة المدنية سيرجع إلى الشمال وتبقى المصلحة دون طبيب وتبقى المعدات الطبّية التي اشتريت هناك قائمة أيضا في الجنوب، لكن ليست مصلحة بذاتها لذلك نحن انطلاقا لدعم الدولة للمرافق العمومية تم إنشاء مرافق على مستوى هذه الولايات وستأخذ ولاية برج باجي مختار حظها من ذلك ولست أتكلم عن التوأمة، بل أتكلم عن أقطاب صحية، هذه الأقطاب الصحية تنشئ المصالح وتدعمها إلى أن تقوم بذاتها حتى تنشئ مصلحة، وبالتالي يتم بعد ذلك ترك المصلحة على مستوى الجنوب تسير قائمة بذاتها بمصالحها وبأنشطتها وبمختصيها .

النقطة الثالثة وهي المصلحة التي نسميها الآن بالتوأمة، هذه التوأمة أعطت ثمارها وكمثال نأخذ مدينة تندوف مثلا، التوأمة بين مستشفى مصطفى باشا، وتندوف، التوأمة بين مستشفى بارني والأغواط، التوأمة بين مستشفى مصطفى باشا وغرداية وغيرها.. هذه التوأمة هي عبارة عن عمليات آنية للتكفل بالمرضى في الجنوب.

في الأخير، أريد أن أؤكد أن مسألة التكفل بالمريض الآن في سياسة الدولة في مكان سكناه وليس بنقله إلى الشمال، وهذا الذي نطمح أن نصل إليه في آخر السنة، وشكرا لكم سيادة العضو على سؤالكم الوجيه.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد براهيم أكادي إن أراد التعقيب على كلمة الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد براهيم أكادي: أشكر السيد وزير الصحة على الجواب الشافي والكافي، نحن اليوم في أتم القناعة وأتم الوثوق بالدولة الجزائرية ورئيسنا عبد المجيد تبون، لما يوليه من عناية خاصة لولايات الجنوب خاصة ولاية برج باجي مختار...

السبب الرئيسي لهذا السؤال، السيد وزير الصحة، هو مطلب مُلح لسكان ولاية برج باجي مختار لما يعانوه، خاصة في بعض حالات تنقل النساء الحوامل من برج باجي مختار إلى رقان أو من برج باجي مختار إلى تمنراست، حيث نعلمكم أن هناك مشكل عدم اكتمال أو انعدام الطريق الوطني رقم 6 والذي تعاني منه الولاية بكثرة، ومن هنا أفتح قوسا لأشكر السيد والي ولاية برج باجي مختار على ما يوليه من اهتمام خاص لهذا الطريق، لأن الطريق هو شريان الحياة، ومن هنا نغتنم الفرصة ومن خلالكم إلى السيد رئيس الجمهورية، لكي تستفيد ولاية برج باجي مختار من تسجيل عملية إنجاز مستشفى الأم والطفل كباقي الولايات وهذا كمطلب حل، مطلب أكيد وحل نهائي لمشكل تنقل النساء الحوامل، كما أود أن أعلمكم ـ السيد الوزير ـ أنه في بعض الحالات، يتنقل مرضى الاستعجالي جوًا، هناك بطء كبير من طرف مصالح الخطوط الجوية في قبول ملفات المرضى وهذا ما يؤدي في بعض الأحيان للتسبب في موت المرضى نظراً للبطء الكبير، نرجو منكم التدخل في هذا لتجنب ما يمكن تجنبه، ونشكركم لما تقومون به للوقوف على قطاع الصحة في الجزائر عامة وفي الجنوب، ونتمنى المزيد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد براهيم أكادي؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة: أنا أظن بهذه الملاحظات تتكامل مجهودات الدولة للتكفل بالمرضى، وطبعا كل مرة عندما تكون ملاحظة وجيهة كهذه التي قدمها السيد براهيم أكادي، أظن أننا في الاتجاه الصحيح من أجل خدمة الدولة الجزائرية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: أكيد، السيد الوزير، ولا يختلف اثنان في المجهودات الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل تحسين الظروف الصحية والاجتماعية والرقي بالنمط المعيشي للفرد الجزائري.

نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد ميهوب دغة ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكوراً.

السيد ميهوب دغة: شكرا للسيد رئيس الجلسة،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير الصحة المحترم،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة المحترم:

لقد اهتمت الدولة الجزائرية منذ نشأتها على رعاية الصحة العامة للمواطنات والمواطنين، وحرصت بشدة وبعناية بالغة على تقديم الخدمات الصحية للجزائريين بكفاءة عالية وبعدالة اجتماعية فائقة، وقد لعب في ذلك العنصر البشري دورا فارقا وأساسيا في مستويات التكوين بمستوياتها وكذا في التأطير والمواكبة، ونجحت الدولة في تأسيس نظام صحي من الأجود والأكفأ في إفريقيا وحوض المتوسط بمبدإ اجتماعي متميز.

ولا شك في أن إدارة كل ذلك وتسييره قد نهض به كادر جزائري إداري امتلك الإمكانيات اللوجستية وكذلك مهارة الأداء، وهو ما يفتح لنا الأفق في الحرص بإخلاص على هذا المكسب وتنميته، ولذلك نرى أنه من صميم صدقنا ووطنيتنا ومهامنا أن نشير كذلك إلى الاختلالات والنقائص وسوء التسيير أو التقدير أحيانا.

وفي هذا السياق، سيدي الوزير، يتبرر لنا سؤال معاليكم حول الكادر البشري الإداري في قطاعكم، فما هي منهجيتكم في انتقاء المسيرين المحليين في الولايات؟ وكيف تقيمون أداءهم منهجيا ووظيفيا؟ وفي هذا نرفع إليكم شأن ولايتنا ـ مسيلة ـ سائلين سيادتكم: متى تعرف استقرارا في المسيرين بمعايير الكفاءة والأداء؟

شكراً على حسن الكرم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ميهوب دغة؛ والكلمة مجددا للسيد وزير الصحة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،

زميلتي المحترمة، وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام.

للسؤال شقان، الشق الأول متعلق بتكوين الكادر الجزائري بصورة عامة في مجال تسيير المستشفيات، والنقطة الثانية أسس التعيين ومعايير التعيين ومناهج تقييم هؤلاء المسيرين.

فيما يخص النقطة الأولى، كونت المدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة لحد الآن 1100 خريج، ألف ومئة تخرجوا بعد سنة من تكوين ميداني ونظري وتم تعيينهم بحسب الأقدمية في مختلف المناصب فيه، ونحن نعلم أن احتياجات قطاع الصحة تصل إلى 3500 منصب عال في قطاع الصحة، نعتمد على هؤلاء ونعتمد على المتخرجين من المدرسة الوطنية للإدارة ونعتمد على الأسلاك المشتركة في المناصب، هذا هو الأساس الذي نعتمد عليه، لكن لا نقول بأن التكوين له أهمية بل نقول له أسبقية في التعيين، فمن كان له تكوين وتجربة فهو الأساس، وهذه هي النقطة الثانية هي أساس التعيين، نود ألا يكون المعيّن من المدينة نفسها لأن في المناصب السامية، المناصب التي نسميها باللغة الفرنسية (Les fonctions supérieures de l'Etat)، هذه لا يعين واحد من.. لماذا؟ لأن هناك كثير في المعايير يدعنا نقول بأنه سيكون مكتوف الأيدي في التكفل بالمسائل المتعلقة خاصة بالتوظيف وغيرها، لأنها تدخل بعض من الاعتبارات الشخصية ثم هو ابن المدينة، من الأحسن يكون خارج المدينة، فاعتمدنا هذا الأسلوب في التعيين حتى للمناصب العليا، فغني عن البيان أن من كان من خارج المدينة فهو أحسن، حتى يعمل بأريحية ثم الجزائر متسعة للجميع، لكل الناس عمل بمدينة المسيلة أو عمل بمدينة تلمسان فهي كلها الجزائر، ثم هو إطار سامّ يجب أن يخضع لهذه الاعتبارات. ما هي معايير التعيين الآن؟ معايير التعيين محددة في القرار الوزاري المشترك بين وزارة الصحة ووزارة المالية والوظيفة العمومية، هو قرار مشترك صدر في 2011 وقد حُيّن مرتين وقد صدر قبله أيضا وهي المعايير نفسها تقريبا، أولا: الدبلوم الجامعي

أو تكوين المدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة إن لم يوجد منصب للذي حمل شهادة جامعية وإن لم يوجد من بين القدامى الذين لهم تجربة كبيرة يجب تسييرهم إلى غاية خروجهم إلى التقاعد، ثم المعيار الثاني وهو المحدد في القرار الوزاري المشترك لسنة 2011 معتمد على سنوات الخبرة في الرتبة تكون له 5 سنوات فأكثر، هذا أدنى شيء، فمن كانت له شهادة جامعية وخبرة 10 سنوات ومقارنة مع الذي له شهادة جامعية وخمس سنوات، بطبيعة الحال، الذي له 10 سنوات يمر قبله، هذا هو أساس التعيين، لكن ليس دائما معيارا عاما، قد تكون التجربة واضحة للعيان لكن ليست بالضرورة مرجعية للتعيين، لذلك يأتي محور التقييم... محور التقييم اشتركنا فيه مع السادة الولاة وقد حددنا 7 معايير للتقييم متعلقة بالجدية في العمل، متعلقة بتنفيذ برنامج العمل الذي تسطره وزارة الصحة، إلخ.

آخر برنامج لوزارة الصحة، وهو برنامج التكفل بالمريض وله 7 محاور، هذه المحاور محددة في 28 هدفا ومقسمة إلى 143 نشاطا، فكلما كانت هذه الأنشطة متكفل بها من قبل المدير، نحن نعتبره بأنه من أحسن المسيرين، من تعمد في عدم التكفل بالمريض لأن ما يجمع بيننا وبين هؤلاء هو البرنامج الذي يسمح بالتكفل الجيد بالمريض، وقد لاحظنا ـ حقيقة ـ في بعض الولايات أن بعض المسيرين قد وصلوا إلى درجة الامتياز في التكفل بالأنشطة 143 التي حددناها ووصلت بعض إنجازاتهم إلى أكثر من 90 ٪ ووصل بعض المسيرين إلى 55 ٪ فمقارنة بين واحد وصل إلى أكثر من 80 ٪ والآخر 55 ٪ الأفضل الذي وصل إلى 80 ٪ وأرافقه، أعطي الفرصة لصاحب 55 ٪ مرة، مرتين لكن إذا بقي كما يقولون في اللغة العادية للعمل، إذا بقي يراوح مكانه، نحن من الأحسن «نروّحوه» حتى نعوضه بالمسير الكفء الذي يتوفر على هذه المعايير، إذن، هذه هي المعايير التي نعتمدها في التعيين، في التقييم وآخر قرار تتخذه الوزارة، ولنا كل ثلاثة أشهر جلسات تقييمية مع هؤلاء المديرين وهم الذين بأنفسهم ينطقون ويتكلمون ويدافعون عن برامجهم، فمن دافع عنه بلغة الأرقام وأعطى النتائج المرجوة شجعناه ومن صعبت عليه الكلمة لقلة حيلته في العمل فمن الأحسن أن يترك الفرصة للذي هو أكفأ منه، هذه هي فلسفة العمل فيما يخص المسيرين، وأنتم تعلمون إذا كان المسير جيدا طابت الأمور الأخرى، «وإذا المعلم ساء لحظ بصيرة جاءت على يده البصائر حولا» نحن نطبقها تقريبا حتى على المسيرين، إذا كان المسير لا يهتم بالمريض فلا داعي للجلوس، نحن لا نريد المسير الذي يجلس في الكرسي، بل الذي يخرج إلى الميدان، وطلبنا منهم الخروج إلى الميدان كقاعدة أساسية للعمل.

في الأخير، أود أن أقول لك بصورة عامة إن كل المسيرين لدينا تقريبا 1 أو 2 ٪ لهم صعوبات في التسيير ونعوضهم إما إضافة تكوين تكميلي لهم مثل ما نقوم به مؤخراً أو لا نسند مناصب لهم في هذا المجال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة مجددًا للزميل ميهوب دغة، فليتفضل مشكورا.

السيد ميهوب دغة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد الوزير على هذا الرد وعلى كل هذه التوضيحات القيّمة، سيدي، نحن ما نصبو إليه في ظل الجزائر الجديدة هو فقط احترام تكافؤ الفرص في شغل هذه المناصب، وفي حد علمي أن وزارتكم قد أعلنت في وقت سابق عن فتح باب ترشح لشغل وظائف ومناصب عليا وإنشاء لجنة وزارية لدراسة ملفات المترشحين هذا، على الأقل، يعطي فرصة أمام الإطارات الشابة ذات الكفاءة والتجربة العملية التابعة للقطاع، نتمنى تفعيل هذه اللجنة، سيدي الوزير، وبهذه المناسبة وفي إطار التكفل والوقاية من مرض السرطان، بودي أن أشكر السيد رئيس الجمهورية على حرصه الدؤوب على التكفل بهذه الفئة بهدف التخفيف من معاناتهم، وأعلمكم، السيد الوزير المحترم، أن الكشوف الطبية لمرضى السرطان بولاية المسيلة تجرى لهم عند الخواص ومن جهة أخرى المبلغ المالي الذي خصه الصندوق الوطني لمكافحة السرطان لسنة 2023 ضئيل جدا لا يلبي أدنى الحاجيات الضرورية لهذه الفئة.

السيد الوزير،

تبقى ولاية المسيلة تنتظر زيارتكم للوقوف على قطاعكم، وحسب ما أظن أنه منذ 9 سنوات أو 8 سنوات تقريبا لم يزرها وزير الصحة، لا أدري هذا... ولزيارة قطاعكم الذي يعاني من عدة نقائص ولعلمكم السيد الوزير أن مستشفى (زهراوي) بالمسيلة منذ شهرين تقريبا دون مدير، بالتكليف فقط، توجد أمور لا يستطيع المكلف أن يتصرف فيها في ظل

تفاقم بعض الأمراض وغيرها.

شكرا للسيد الوزير، شكرا على هذا الرد القيّم وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ميهوب دغة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة: توضيح فقط ولا أُعقب، فيما يخص مدير المسيلة، طبعا، بالمعايير نفسها التي تحدد المسيرين سيتم تعيين مدير في الأيام المقبلة، هذا شيء عادي يعني ليس فيه نقاش.

فيما يخص مرضى السرطان ليس هو سؤال اليوم، لكن بمجرد الانتهاء من 240 سريرا، المسيلة ستنتهي بها المعاناة، بحيث إن هناك مصلحة لسرطان للتداوي بالأشعة، والتداوي بالعلاج الكيمياوي مبرمج في هذا المستشفى.

السيد رئيس الجلسة: آخر سؤال في قطاع الصحة والكلمة للسيد مراد لكحل ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكوراً.

السيد مراد لكحل: شكرا لك سيدي رئيس الجلسة، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيد وزير الصحة المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد وزير الصحة المحترم،

يشغل قطاعكم المحترم حيزا كبيرا من اهتمام السلطات العليا للبلاد، ولذلك يشهد حركية وتحسنا ملحوظا تبعا لما تسخره الدولة من إمكانيات مالية ومادية وبشرية، وذلك لارتباط قطاعكم مباشرة بمصلحة المواطن وحياته وأمنه الصحي، غير أن قطاعكم تعتريه بعض التحديات وتتخلله بعض المشكلات التي تحتاج إلى نظر ووقفة جدية، كما أن هناك نصوصا قانونية تحتاج إلى مراجعة حقيقية على غرار مراجعة النظام القانوني الذي يضبط عملية فتح الصيدليات لتمكين المتخرجين من الحصول على تراخيص لفتح صيدليات جديدة وإنهاء معاناتهم، ذلك أن القرار الوزاري الساري المفعول رقم 2 المؤرخ في 15 جانفي 2005 – أي منذ ما يقارب عشرين سنة – المحدد لشروط تنصيب الصيدليات وفتحها وتحويلها يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، إذ يشترط مسافة 200 متر وكثافة سكانية بين 4500 إلى 5000 نسمة، ومن وجهة نظرنا يجب التخفيف من هذه الشروط ومراجعتها، خاصة وأن الجامعة لاتزال تخرج سنويا مئات الصيادلة ينتهي بهم الأمر إلى طوابير الانتظار.

وفي ظل كل هذه المعطيات، وعد الوزراء السابقون بمراجعة الإجراءات والإطار القانوني، غير أن الواقع لايزال على حاله، مما يجعلنا نشعر بوجود مقاومة لإبقائه، والإبقاء على معاناة خريجي تخصص الصيدلة.

السؤال: هل ستعيد دائرتكم الوزارية النظر في النظام القانوني وشروط فتح الصيدليات؟ وهل تبحثون عن حلول لإمكانية تحقيق التوافق والتناسب بين ما تخرجه الجامعة وما هو متاح في هذا المجال؟

شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الصحة لتقديم الجواب، فليتفضل مشكوراً.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

زميلتي وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة،

السادة الإطارات.

والله هذا سؤال وجيه جدا وأجد نفسي مرتاحا جدا للإجابة عليه، لكن في الوقت نفسه، أود أن أشكرك شكرا جزيلا على هذا السؤال الذي يطرح إشكاليتين، الإشكالية الأولى وهي منتوج التكوين الذي يرتفع كل سنة، هذه السنة وصلنا إلى 6000 طالب في الصيدلة، ووصلنا في الوقت نفسه إلى 25000 طلب على المستوى

الوطني لفتح صيدليات خاصة، وفتحنا 12851 صيدلية يعني بلغة الأرقام هناك تناقض، تناقص من 1962 إلى يومنا الحالي 12851 صيدلية وطلبات فتح الصيدليات 25000 ثم المرجعية لتطبيق فتح الصيدليات هو قرار 2005، هذا القرار لا أريد أن أنتقده ولكن أحمل عليه محمل الجد ما وصلنا إليه من كثير من المعضلات، التي لم نجد لها حلا الآن، بحيث حدد هذا القرار لكل القطر الجزائري وأينما كان 5000 ساكن لكل صيدلية، يعني نأخذ مدينة غليزان ونأخذ مدينة إليزي ونأخذ مدينة عين تموشنت وتيميمون وأطبق الإجراء نفسه، وللعلم، هذا الإجراء لا يوجد إلا في بلادنا، في كل دول العالم ونأخذ أمثلة الدول الأوروبية والدول المغاربية وكثيرا من الدول العربية والإفريقية فتجد هذه المعايير موجودة بشكل آخر، لا أعتقد وربما توافقني أن صيدلية لكل 5 آلاف ساكن التي نطبقها في إليزي نطبقها في العاصمة لسببين، السبب الأول وهو ما يُعتد به في فتح الصيدليات في كل دول العالم، الكثافة السكانية شيء طبيعي لكن الأنشطة الطبية مرجع آخر، أعطيك مثالا حول مستشفى مصطفى باشا، هل يُعقل أنني أطبق 5 آلاف ساكن لكل صيدلية؟ هل يعقل؟ والأطباء يصلون في مصطفى باشا إلى أكثر من 2500 طبيب؟ لو أن كل واحد يقدم كل يوم وصفة طبية، هذا المواطن أين سيذهب؟ يكون اكتظاظ، لكن في منطقة نائية لدينا طبيب واحد وصيدلية حتى لو كانوا ألف شخص لا يطرح مشكلاً حتى 500 ساكن فلا تطرح مشكلا لأنني لا أكلف هذا المواطن عناء الذهاب إلى المدينة حتى يأخذ دواءه؛ إذن بصورة بسيطة وبلغة الأرقام هذه المعايير قد أكل عليها الدهر وشرب وانتهى أمرها، لذلك اجتمعت مؤخرا مع النقابة الوطنية للصيادلة وقلنا لهم نحن في 2023، المرفق العمومي للصحة، لأن الصيدلية مهما كانت هي مرفق عمومي للصحة، مرفق عمومي ولها امتيازات، مرفق عمومي والدولة التي تقرر المرفق العمومي ومن له امتياز تسيير المرفق العمومي يسيره بمقتضيات المرفق العمومي وليس بمقتضيات الجانب التجاري والمالي والربحي بل بمقتضيات... الأمر نفسه يطبق على المستشفى الخاص، يطبق عليه ما يطبق في قانون الصحة، قانون الصحة بالمناسبة لم يفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام، الأمر نفسه.

النقطة الثالثة التي ناقشتها مع النقابة هي المادة 250 من قانون الصحة 18 الذي فتح المجال لتوظيف الصيدلي المساعد، هناك بعض الحائزين على دبلوم ولكن ليست له إمكانيات لفتح صيدلية، فيمكن توظيفه كمساعد، وبالتالي نفتح المجال فقط لصاحب الصيدلية والبقية كلهم أعوان، نحن نحتاج الصيدلي ليكون موجها للمريض ويعطي له إرشادات في استهلاك الأدوية لذلك يكون الصيدلي أو نائب الصيدلي له التكوين نفسه.

بخلاصة، سنصل إلى نتيجة وقد فتحنا الملف فعليا للنقاش لفتح معايير أخرى ولتدارك كل الأخطاء التي كانت في الماضي، ومن بين ما اقترحناه والذي سيكون في هذا القرار عن قريب أن معايير فتح الصيدليات لا تكون هي نفسها في كل ولاية، كل ولاية لها معاييرها بحسب كثافة السكان، بحسب الأنشطة الطبية وحسب حاجة المرفق العام الصحي، المناطق النائية في الولاية نفسها لا تطبق عليها المعايير نفسها الموجودة في العاصمة، وأظن أن هذا الشيء طبيعي، على المرفق العمومي للصيدلة أن يتجه في اتجاه خدمة المريض، أكثر مما يكون من ورائه هامش الربح والمعاملات التجارية، لأنه قبل كل شيء لو رجعنا إلى تاريخ المرفق العام، المرفق العام لم يكن في يوم من الأيام ربحيا بل كان للصالح العام، يُنشأ المرفق العام للصالح العام، سواءً كان خاصا أو عاما، من أراد التجارة فليذهب إلى التجارة لكن المرافق العمومية في مجال الصحة هي المرافق التي تخضع لمقتضيات المرفق العام، ولذلك أنا مطمئن أن هذه المشكلة ستُحل عن قريب، لأنه غريب جدًا أن نجد حامل شهادة ليسانس مثلا في العاصمة منذ 2014 لايستطيع فتح صيدلية، والذي له شهادة ليسانس في الصيدلة في تيارت على سبيل المثال 2019 قد يمر، هذا نوعا ما غريب جدًا، فبالتالي يجب أن نراعي هذا النسيج في توزيع الصيادلة وأظن أن المشروع المقبل سيكون جاهزًا قبل سبتمبر لتطبيقه في هذا المجال ونرفع المعاناة عن المواطن وعلى الحائزين على شهادات الصيدلة وشكرا لك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الوزير المحترم على هذا التوضيح والإجابة ـ طبعًا ـ المقنعة والمبشرة بالنسبة لخريجي الصيدلة، ولا أحد ينكر مجهوداتكم ـ معالي الوزير ـ وأنتم على رأس القطاع والديناميكية التي أحدثتموها، وما دمت آخر متدخل بودي أن أعرج على انشغال مهم بولاية برج بوعريريج، وطبعا قد لا أنتظر الإجابة بقدر ما أنتظر منكم ـ معالي الوزير المحترم ـ الوقوف الجاد على هذا الموضوع، ذلك أن الولاية تشهد تسجيل عدد كبير من حالات الإصابة بسرطان الغدة الدرقية بل تحتل المرتبة الأولى وطنيا، إلى درجة أنها أصبحت ظاهرة تستدعي تشخيصها والوقوف على أسبابها، مع هذا تحرم الولاية من مصلحة للعلاج بمادة اليود، الأمر الذي خلق معاناة حقيقية للذين أجروا عمليات جراحية على مستوى مستشفيات الولاية، وأحيانا تتجاوز مدة البحث عن هذا النوع من العلاج مدة سنتين كاملتين، وقد كنت راسلتكم مرارا بهذا الموضوع، فلا يعقل أن تحرم الولاية من مصلحة مثل هذه تخفف المعاناة، في حين أن الولايات الأقل تسجيلا للإصابات نجد فيها هذه المصلحة.

وفي الختام، نجدد شكرنا لك سيدي الوزير على المجهودات التي تبذلها في سبيل النهوض بهذا القطاع وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مراد لكحل؛ السيد الوزير هل من كلمة أخيرة؟

السيد وزير الصحة: هذا الانشغال الأخير متكفل به عن قريب، إن شاء الله، بعد رمضان ستكون المصلحة مفتوحة، ثم ولاية برج بوعريريج كانت من الولايات المحظوظة في مجال الصحة، وكان لها كثير من المكاسب.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هاته، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وللإجابة عليها، أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة وكذا السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورها ومشاركتنا أشغالنا هاته، شكرا للجميع بارك الله فيكم؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة العاشرة
بعد منتصف النهار

الإدارة والتحرير **مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف** **الجزائر 16000** **الهاتف: 73.59.00 (021)** **الفاكس: 74.60.34 (021)** **رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16**	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 18 رمضان 1445
الموافق 28 مارس 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587